

التقرير السنوي للأداء لمهمة المالية لسنة 2021

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف



الفهرس

2	المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2021
3	1- ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية
6	2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021
8	المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2021
9	برنامج الديوانة
11	1- نتائج أداء البرنامج
19	2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج
24	برنامج الجباية
26	1- نتائج أداء البرنامج
30	2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج
34	برنامج المحاسبة العمومية
36	1- نتائج أداء البرنامج
46	2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج
50	برنامج مصالح الميزانية
52	1- نتائج أداء البرنامج
56	2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج
58	برنامج الدين العمومي
60	1- نتائج أداء البرنامج
67	2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج
69	برنامج القيادة والمساندة
71	1- نتائج أداء البرنامج
82	2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2021

1- ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة:

تضطلع مهمة المالية بدور أساسي في رسم السياسات المالية للدولة وتطويرها وتنسيق الميزانيات وترشيد وضبط الإنفاق العمومي وتنمية حصيلة الضرائب وتطوير نظمها بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ونذكر أن إطار الأداء لسنة 2021 تم إعداده لمهمة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار في جزءين جزء مخصص للمالية وجزء مخصص للاقتصاد ودعم الاستثمار. وقد ارتكز على أربعة (04) محاور استراتيجية كما يلي:

- التحكم في التوازنات المالية وضمان ديمومة الميزانية
- إضفاء نجاعة أكبر على مستوى السياسات المالية والاقتصادية
- دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال
- تدعيم الحوكمة.

وباعتبار أنه ومنذ تركيز الحكومة في أكتوبر 2021 انقسمت وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار إلى وزارتين وهما وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط، لذلك فإن هذا التقرير يشمل فقط النتائج المتعلقة بالمحاور والبرامج التابعة لجزء المالية (فيما يلي مهمة المالية).

تتوزع مهمة المالية إلى خمسة برامج عملياتية هي على التوالي: الديوانة والجباية والمحاسبة العمومية ومصالح الميزانية والدين العمومي بالإضافة إلى برنامج القيادة والمساندة. وتتولى هذه البرامج، تجسيد سياساتها العمومية وتحقيق الأهداف التي تم ضبطها، من خلال خاصة برمجة وتنفيذ مشاريع وأنشطة مختلفة تتعلق بتطوير المنظومة القانونية والترتيبية وإعادة هندسة المسارات الفنية وكذلك بتطوير رقمنة الإدارة وتعصير منظوماتها الإعلامية.

واتسمت سنة 2021 بتواصل إلقاء جائحة كوفيد-19 بضلالها حيث تعمقت الأزمة الصحية وبالتوازي تواصلت تداعياتها اقتصاديا واجتماعيا على المؤسسات والأفراد. كما شهدت 2021 بلوغ معدل سعر النفط 70.7 دولارًا للبرميل مقابل تقديرات أولية بـ 45 دولار للبرميل وهو ما مثل ضغوطات إضافية على التوازنات المالية بالإضافة إلى تزايد منسوب توتر الوضع السياسي والاجتماعي. ورغم هذه الظرفية الصعبة سجل الاقتصاد الوطني نمواً بـ 3.1% لكامل سنة 2021.

وأمام هذه الوضعية الدقيقة، ضاعفت مصالح مهمة المالية مجهوداتها في سبيل تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره وتطوير السوق المحلية لسندات الدولة من خلال الاعتماد بصفة كبيرة على الدين الداخلي واعتماد سياسة التصرف النشط قصد دعم جهود الدولة لتوفير التمويل المطلوب لدعم الميزانية خاصة بعد انغلاق السوق الخارجية.

كما تمت مضاعفة الجهد لتعبئة الموارد الذاتية للدولة لتمويل حاجيات الميزانية وضمان سيولة الحساب الجاري للخرينة التي أصبحت تمثل هاجسا أمام تزايد كتلة الأجور ونفقات الدعم وضرورة الإيفاء بالالتزامات ذات الأولوية. حيث يعمل كل من برنامج المحاسبة العمومية والجبائية والديوانة على تحقيق الأهداف المتعلقة بتحسين تعبئة الموارد العمومية الذاتية وهو ما مكن من تسجيل نتائج طيبة في استخلاص الموارد الجبائية والديوانية. فقد تمّ تسجيل تطور للاستخلاصات الفورية والمتقلة خلال سنة 2021 بالرغم من الوضع الاقتصادي والاجتماعي الدقيق بـ12.75% مقارنة بسنة 2020، مما ساهم في تقليص عجز الميزانية دون اعتبار الهبات والمصادر لسنة 2021 ليلعب نسبة 7.5% مقابل 8.3% مرسوم بقانون المالية التعديلي و9.4% مسجلة سنة 2020. كما سجلت مؤشرات المديونية تدهورا حيث بلغ حجم الدين من الناتج المحلي الإجمالي 79.19% سنة 2021 مقابل 77.81% سنة 2020، مما نتج عنه عكس المنحى الإيجابي الذي تم تسجيله سنتي 2018 و2019 حيث شهدت نسبة المديونية انخفاضا من 73.44% سنة 2018 إلى 67.98% سنة 2019.

وفي نفس التوجه الرامي إلى تحسين قدرة الدولة على تحصيل المداخيل الجبائية ودعم الميزانية وتعزيز الوعي الجبائي ومقاومة التهرب الجبائي، تواصلت الأشغال المتعلقة بتعزيز الامتثال الضريبي وتبادل المعطيات من خلال تطوير المنظومات المعلوماتية المتعلقة بالجبائية والاستخلاص والديوانة وكذلك تطوير منظومات مساندة خاصة بالتبادل البيئي والدفع الإلكتروني إلى جانب تدعيم البنية التحتية.

من ناحية أخرى استمرت مهمة المالية في وضع خطة الإصلاح الشامل للمنظومة الجبائية لإضفاء المزيد من العدالة الجبائية وتدعيم الثقة لدى المطالبين بالأداء بما يساهم في دفع الاستثمار ودعم الاقتصاد. حيث تم من خلال قانون المالية لسنة 2021 مراجعة نسب الضريبة على الشركات وضبطها في حدود نسبة 15% وكذلك سنّ إجراءات تهدف إلى تشجيع الادخار متوسط وطويل المدى عن طريق حسابات الادخار في الأسهم وعقود التأمين على الحياة وتكوين الأموال إضافة إلى مراجعة النظام الجبائي لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة والعديد من الإجراءات الأخرى. كما مثل قانون المالية لسنة 2022 الذي تمّ إعداده سنة 2021 إطارا للانطلاق في تفعيل عدة إصلاحات من خلال جملة من الإجراءات تتمثل خاصة في مساندة

المؤسسات الاقتصادية، وتعبئة الادخار لدفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، ومقاومة التهرب الجبائي والتهريب وإدماج الاقتصاد الموازي، وتعميم الرقمنة والدفع الإلكتروني، وتعزيز الإجراءات الاجتماعية لفائدة الفئات الاجتماعية الهشة ولفائدة قطاع الصحة.

2. نتائج تنفيذ ميزانية المهمة:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2021 2-	تقديرات 2021 ق. م التعديلي 1-	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)			اعتمادات الدفع	نفقات التأجير
99%	-6 735	798 917	805 652	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير
145%	20 952	67 452	46 500	اعتمادات الدفع	نفقات التسيير
89%	-29 065	239 523	268 588	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
89%	-29 065	239 523	268 588	اعتمادات الدفع	
35%	-112 979	60 222	173 201	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
73%	-14 543	38 782	53 325	اعتمادات الدفع	
0%	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
0%	0	0	0	اعتمادات الدفع	
90%	-125 978	1 167 963	1 293 941	اعتمادات التعهد	المجموع
97%	-29 391	1 144 674	1 174 065	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2021	تقديرات 2021	البرامج	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)	2-	(ق. م التعديلي) 1-		
101%	4 052	393 970	389 918	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 1
102%	6 884	383 990	377 106	اعتمادات الدفع	الديوانة
99%	-2 123	198 104	200 227	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 2
98%	-3 416	194 814	198 230	اعتمادات الدفع	الجباية
100%	-1 401	289 119	290 520	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 3
98%	-4 982	280 247	285 229	اعتمادات الدفع	المحاسبة العمومية
98%	-179	8 545	8 724	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 4
96%	-374	8 377	8 751	اعتمادات الدفع	مصالح الميزانية
100%	-3	2 003	2 006	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 5
96%	-78	1 934	2 012	اعتمادات الدفع	الدين العمومي
69%	-126 324	276 222	402 546	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 9
91%	-27 425	275 312	302 737	اعتمادات الدفع	القيادة والمساندة
90%	-125 978	1167963	1293941	اعتمادات التعهد	المجموع العام
97%	-29391	1144674	1174065	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

بلغت جملة الاعتمادات المنجزة لمهمة المالية لسنة 2021 ما قدره **1 144 674** أ.د مقابل **1 174 065** أ.د حسب تقديرات نفس السنة من قانون المالية التعديلي أي ما يعادل نسبة إنجاز قدرت بـ **97%**.

وقد مثل برنامج الديوانة 34% من إجمالي ميزانية المهمة، بينما مثل كل من برنامج المحاسبة العمومية وبرنامج القيادة والمساندة 24% أما برنامج الجباية فقد مثل نسبة 17% من إجمالي ميزانية المهمة. مع الإشارة إلى أن ميزانيات البرامج شهدت عدة تحويلات داخل أقسام الميزانية مبينة ضمن تحليل نتائج تنفيذ ميزانيات البرامج.

المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2021

برنامج الديوانة

البرنامج عدد 01 : برنامج الديوانة

رئيس البرنامج: السيد يوسف الزواغي إلى غاية 24 ديسمبر 2021

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: جانفي 2018

1- نتائج أداء البرنامج:

ترتكز إستراتيجية برنامج الديوانة على المحاور الأساسية المنبثقة من المهام الأساسية الموكولة لها (المهمة الاقتصادية والمهمة الجبائية والمهمة الأمنية). وتسعى الإدارة العامة للديوانة إلى الارتقاء بالأداء على المستوى التنظيمي والعملياتي إلى أعلى مستويات الحرفية والنجاعة.

كما تسعى في إطار تجسيم رؤيتها المستقبلية "ديوانة عصرية، فعالة ومنفتحة على محيطها" إلى جعل إستراتيجيتها تقوم على الشراكة والجوار والمشاركة من خلال تطوير وملائمة وسائل وآليات عملها مع المعايير والممارسات الفضلى المعتمدة على المستوى الدولي لاسيما الأدلة التوجيهية المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للديوانة. وفي هذا الإطار، تمّ رصد المحاور الإستراتيجية التالية:

- **تسهيل المبادلات ودعم التجارة الدولية** وذلك من خلال السعي الدؤوب للتقليص في آجال التسريح الديواني باعتماد منظومة للتصرف في المخاطر مع تعزيز الرقابة اللاحقة بالإضافة إلى تدعيم شفافية الإجراءات وذلك باستخدام التقنيات الحديثة للمعلومات واعتماد المعايير الدولية.
- **تعزيز مكافحة التهريب والغش التجاري** وذلك من خلال تدعيم وحدات الحرس الديواني بالوسائل البشرية والمادية والمعدات الخصوصية اللازمة مع تحديد خارطة منابع التهريب والتجارة الموازية (نقاط العبور الحدودية، المسالك المتبعة، التخزين، التوزيع...) مع الأخذ بعين الاعتبار للعوامل الخارجية الاقتصادية منها والاجتماعية.
- **تحسين المداخل الديوانية** وذلك من خلال الرفع في المداخل الديوانية والسعي إلى تحقيق العدالة الجبائية وتحقيق الإنصاف في الجباية الديوانية وذلك من خلال مراجعة وتعديل الرسوم والإتاوات المترتبة عن الخدمات التي تسديها مصالح الديوانة وتحسين إجراءات الدعم لتحصيل الإيرادات.
- **دمج مقاربة النوع الاجتماعي** من خلال السعي إلى التقليص في الفوارق بين الرجل والمرأة وخلق مناخ عمل جماعي يكرس التكامل والانسجام بين الجنسين.

كما نشير إلى أنّ شركة شبكة تونس للتجارة هو فاعل عمومي متدخل في إطار أداء برنامج الديوانة من خلال مساهمتها في تأمين تبادل البيانات المتصلة بعمليات التجارة الدولية لتحقيق هدف "تسهيل عمليات التسريح الديواني" من خلال مؤشر الأداء "نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني". كما يساهم مركز الإعلامية لوزارة المالية في تحسين أداء البرنامج في الجانب المتعلق برقمته وتعصير المنظومات المعلوماتية للديوانة.

الهدف الاستراتيجي 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع

يتعلق هذا الهدف بالمحور الاستراتيجي تسهيل المبادلات ودعم التجارة الدولية. بالرجوع إلى القيم المنجزة بالنسبة لمؤشرات قياس الأداء، يمكن أن نعتبر أنّه لم يتمّ تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول المتعلق بتسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع وذلك بالرغم من التقدم الإيجابي الذي حققه مؤشر "العدد الجملي للمتعاملين الاقتصاديين" والذي بلغ 105 مؤسسة ومؤشر "عدد الخدمات على موقع الواب" حيث تمت إضافة خدمة ستساهم في تحسين وتقريب الخدمة من المتعاملين الاقتصاديين وهي خدمة الانتفاع بصفة المتعامل الاقتصادي المعتمد عن بعد.

المؤشر 1.1.0.1 معدل آجال التسريح الديواني للبضائع

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	0.50	83%	0.65	0.54	0.98	0.58	يوم

من خلال متابعة آجال التسريح الديواني لسنة 2021 لاحظنا تحسنا ملحوظا مقارنة بسنة 2020 حيث بلغ أجل التسريح الديواني 0.65 يوم مقابل 0.98 يوم في سنة 2020. وتبقى القيمة المنجزة لهذا المؤشر دون المأمول حيث أنه لم يتم تحقيق القيمة المستهدفة والمقدرة بـ 0.54 يوم حيث تم إنجاز 83% من القيمة المستهدفة. ويعود ذلك إلى:

■ تداعيات جائحة كورونا:

تواصلت التأثيرات السلبية لجائحة كورونا للسنة الثانية على التوالي على نسق المبادلات التجارية خاصة فيما يتعلق بأجال رفع البضائع من الموانئ. ويعتبر تحسن آجال التسريح الديواني للبضائع في سنة 2021، نظرا للتحسن الطفيف للوضع الصحي، مؤشر إيجابي على عودة نشاط تسريح البضائع إلى النسق العادي. حيث أنّ الركود والتراجع المسجل في سنة 2020 خاصة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية سيكون له تأثير مباشر على عديد المؤشرات في السنوات القادمة والرجوع إلى النسق العادي لتسريح ورفع البضائع سيتطلب عديد الإصلاحات من طرف جميع المتدخلين بالموانئ كالشركة التونسية للشحن والترصيف، ديوان البحرية التجارية والموانئ، الإدارة العامة للديوانة والمتعاملين الاقتصاديين.

■ إشكاليات عمليات رفع اليد عن البضاعة من قبل مصالح الديوانة نذكر منها:

- عدم إجراء المعاينة في الموعد المحدد من قبل الضابط المتفقد بسبب غياب المصرّح مما يضطرّ المتفقد لتأجيل المعاينة وتحديد موعد جديد
- تأخير من قبل المصرّح في تقديم التوضيحات والوثائق الإضافية المطلوبة من قبل الضابط المتفقد (informations complémentaires)
- التأخير في خلاص المعالم والأداءات الديوانية نظرا للصعوبات المالية التي يمر بها المتعاملون الاقتصاديون مما يؤثر سلبا على أجل التسريح الديواني.

المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	111	118%	105	89	79	56	عدد جملي

شهد مؤشر المتعامل الاقتصادي المعتمد تقدماً ملحوظاً حيث فاقت الإنجازات (105 مؤسسة منتفعة بالصفة) التقديرات المسطرة (89 مؤسسة) حيث تمّ إسناد الصفة المذكورة إلى 26 مؤسسة خلال سنة 2021. ويفسر ذلك بالعدد الكبير لمطالب المتعاملين الإقتصاديين والتي تستجيب للشروط.

المؤشر 3.1.0.1 نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	%94	% 84	%70	%83	%61	% 52	نسبة جمالية

بلغت سنة 2021 نسبة لامادية الإجراءات الديوانية 70 % من مجموع الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني مقابل 83 % كنسبة تقديرية. وتعتبر هذه النسبة المحققة هامّة بالنظر إلى الصعوبات التقنية التي تحول دون تجسيم مقترحات التأليه الواردة ببرنامج تبسيط الإجراءات الديوانية والجبائية والذي يستوجب ترابط الأنظمة المعلوماتية واعتماد نظام موحد لتبادل الوثائق بين مختلف المتدخلين بمساعدة شركة شبكة تونس للتجارة.

المؤشر 4.1.0.1 عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	22	100%	20	20	19	17	عدد جملي

بلغ العدد الجملي للخدمات على موقع الواب في سنة 2021 عدد 20 خدمة بعد إضافة خدمة "مطلب الانتفاع بصفة المتعامل الاقتصادي المعتمد". حيث تم في إطار إنجاز الموقع الجديد للديوانة والذي تمّ إطلاقه للعموم خلال شهر نوفمبر 2018 ، إعادة النظر في جميع الخدمات القديمة المعروضة في اتجاه تحسينها وتحسينها كخدمة الأداء على العربات أو خدمة التعريف المندمجة أو في اتجاه حذفها كبعض الخدمات التي لا تحقق إضافة بالنسبة للمستعمل وذلك في إطار تبسيط وتطوير الموقع الجديد للديوانة في نسخته 2019، والذي يعكس تطورا من حيث جودة الخدمات المقدمة وليس من حيث عدد الخدمات بناءً على تصور جديد. وعلى ضوء ما تمّ إنجاز هتمّ تقدير إضافة خدمة كل سنة.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف

من أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف الاستراتيجي تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع والذي ينضوي تحت المحور الاستراتيجي تسهيل المبادلات ودعم التجارة الدولية هو ارتباطه بالفاعلين العموميين "شركة شبكة تونس للتجارة TTN" و"مركز الإعلامية لوزارة المالية" واللذان يؤثران بصفة مباشرة في تحقيق الهدف من خلال مؤشر "لامادية الإجراءات الديوانية". ومن بين التدابير لتحسين الأداء، سيتم العمل على ضبط نسبة مساهمة كل متدخل بالمؤشر المذكور من خلال إبرام عقد أهداف بين الإدارة العامة للديوانة مع شركة شبكة تونس للتجارة ومركز الإعلامية

لوزارة المالية وذلك لتوضيح العلاقة وتحديد المسؤوليات في بلوغ القيمة المستهدفة لمؤشر "نسبة لامادية الإجراءات الديوانية".

الهدف الاستراتيجي 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة

يتعلق هذا الهدف بالمحور الاستراتيجي تعزيز مكافحة التهريب والغش التجاري. وبصفة إجمالية يمكن اعتبار أنه تم نسبيا تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني المتعلق بمكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة وذلك بالرجوع إلى ما تم إنجازه بالنسبة لمؤشر "عدد محاضر للحد من التهريب" ومؤشر "نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة" وذلك بالرغم من تراجع مؤشر "عدد محاضر الحد من الغش التجاري" حيث لم يتم تحقيق القيمة المنشودة للمؤشر نظرا لتراجع حجم البضائع الموردة وتقلص عدد التصاريح الديوانية.

المؤشر 1.2.0.1 عدد المحاضر للحد من الغش التجاري							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	126413	%91	88296	97017	87154	67320	عدد

بلغ العدد الجملي للمحاضر للحد من الغش التجاري سنة 2021 حوالي 88296 محضرا مع نسبة إنجاز تقدر بـ 91%. ويلاحظ أن عدد المحاضر من الغش التجاري شهد ارتفاعا خلال سنة 2021 بالمقارنة مع سنة 2020 بكل من الإدارة الجهوية تونس الشمالية الإدارية الجهوية بسوسة، والإدارة الجهوية بصفافس، الإدارة الجهوية بجنوبية والإدارة الجهوية بمدنين في حين تراجع بالنسبة للإدارات الجهوية تونس الجنوبية، القصرين والإدارة الجهوية بقفصة ويعود هذا التراجع إلى غلق الحدود مع الجزائر.

المؤشر 2.2.0.1 عدد المحاضر للحدّ من التهريب

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	24221	%108	22188	20633	19711	21993	عدد

بلغ عدد المحاضر للحد من التهريب 22188 محضرا سنة 2021، في حين أنّ التقديرات كانت 20633 محضر أي بنسبة إنجاز تقدر بـ %108.

وقد شهد مؤشر عدد المحاضر للحدّ من التهريب في سنة 2021 تحسنا ملحوظا بالمقارنة مع سنة 2019 و2020 مع نسبة تطوّر تقدر بـ 60% حيث أنفرق الحرس الديواني واصلت على امتداد فترة سنة 2021 نشاطها بصفة مستمرة وبتوظيف نسبة 100% من العديد بالرغم من الوضع الصحي.

المؤشر 3.2.0.1 نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	74	%109	74%	68	70	68	نسبة

بلغت نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة الديوانية سنة 2021 حوالي 74% في حين أنّ التقديرات كانت 68% أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 109%. ويعود ذلك إلى الجهد المبذول للرفع من عدد فرق المراقبة رغم وجود نقص في عدد أعوان الفرق الديوانية وفي عدد الوسائل الدّارجة المخصصة لفرق المراقبة، حيث تم تسجيل ارتفاع لعدد الدوريات لمصالح الحرس الديواني في سنة 2021 والتي بلغت 32167 دورية مقابل 29237 دورية في سنة 2019 و30440 دورية في سنة 2020 أي بنسبة تطوّر بلغت 5.7%.

أهمّ الإشكاليات والصعوبات

من أهمّ الإشكاليات والصعوبات التي تحول دون تحقيق القيم المنشودة لمؤشرات عدد محاضر التهريب وخاصة نسبة التواجد الفعلي لوحدة المراقبة هو النقص الحاصل في العديد والعتاد المسخر لوحدة الحرس الديواني خاصة مع تجميد الإنتدابات بسلك الديوانة والذي كان له تأثير كبير على جميع المؤشرات وخاصة المؤشرات المتعلقة بهدف مكافحة الغش التجاري والتهريب وتعزيز المراقبة كأحد المهام الرئيسية للإدارة العامة للديوانة. ولتجاوز هذا الإشكال، سيتم الحرص على حث رؤساء الوحدات على بذل مجهودات أكبر لمقاومة التهريب وخاصة الاحتيال وذلك من خلال المحافظة على العديد المتوفر للوحدات وتدعيمه حسب المقدرة، مع التطرق للإمكانيات اللوجستية الموضوعية على ذمة الوحدات والفرق وإيجاد الحلول لتحسينها.

الهدف الاستراتيجي 3.0.1: تحسين التصرف في المحجوز

يمكن اعتبار أنه لم يتمّ نسبياً تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث المتعلق بتحسين التصرف في المحجوز، نظراً إلى أنه لم يتمّ تحقيق القيم المنشودة لسنة 2021 بالنسبة لجميع مؤشرات قياس الأداء، وبالرغم من ذلك فإنّ محصول البيوعات بالمزاد العلني شهد خلال سنة 2021 ارتفاعاً هاماً ليسجّل نسبة تطور 85.58% بالمقارنة مع سنة 2020.

المؤشر 1.3.01 عدد البيوعات بالمزاد العلني							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	1300	93%	1070	1150	763	1200	عدد

بلغ عدد البيوعات بالمزاد العلني 1070 عملية بيع خلال سنة 2021، في حين أنّ التقديرات كانت 1150 أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 93%. وفي هذا الإطار نشير إلى أن البيوعات بالمزاد العلني تقوم على دمج العديد من عمليات البيع في عملية واحدة بغاية الضغط على المصاريف المتعلقة بالأساس بالنشر بالجرائد، والخبراء الذين يقومون بتحديد السعر الأولي والعملة العرضيين ومصاريف التوضيب والترصيف. وبالرغم من عدم تحقيق القيمة المستهدفة من حيث العدد، فإنّ محصول البيع شهد ارتفاعاً هاماً في سنة 2021 حيث بلغ 100.537 مليون دينار مقابل 54.173 مليون دينار في سنة 2020 أي بنسبة تطور تقدر بـ 85.58%.

المؤشر 2.3.01 عدد الإحالات							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	1400	47%	634	1350	799	1102	عدد

بلغ عدد الإحالات خلال سنة 2021 حوالي 634 عملية إحالة مقابل 1350 عملية كتقديرات أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 47%. ويرجع ذلك إلى ارتباط عملية إحالة البضائع بشروط ومواصفات وأدوات قضائية من المصالح المختصة التي شهدت بطناً وكذلك إلى انخفاض حجم وعدد ونوعية البضائع المحجوزة القابلة

للإحالة. وتجدر الإشارة في هذا السياق، وفي إطار مجابهة وباء كورونا، تولت الإدارة العامة للديوانة إحالة مجموعة هامة من المعدات الطبية والتجهيزات المختلفة المحجوزة لفائدة وزارة الصحة والمؤسسات الاستشفائية والإدارات والمصالح العمومية المتدخلة في هذا المجال كما تولت المساهمة في تجهيز عدد من مراكز الحجر الصحي بمختلف جهات البلاد وتمثلت أهم هذه الإحالات في معدات وقاية طبية صالحة للاستعمال متأتية من عمليات تهريب وتوريد دون إعلام نجحت في إحباطها مصالح الديوانة وهي تستجيب للشروط والمواصفات الصحية وتمّ التسريع في إجراءات استصفائها لفائدة الإدارة بالتنسيق مع المصالح القضائية المختصة.

المؤشر 3.3.01 عدد محاضرات الإلتلاف							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	230	%77	147	190	96	172	عدد

بلغ عدد محاضرات الإلتلاف خلال سنة 2021 حوالي 147 عملية إلتلاف في حين أنّ التقديرات كانت 190 ويرجع ذلك إلى نقص البضائع المحجوزة والقابلة للإلتلاف علاوة على وجود بعض الصعوبات في الحصول على التراخيص اللازمة للإلتلاف من المصالح المعنية (وزارة العدل ووزارة الصحة ووزارة الداخلية...).

أهم الإشكاليات والصعوبات

تتلخص أهم الإشكاليات والصعوبات المرتبطة بالتصرف في المحجوزات الديوانية في النقاط التالية:

- الإشكاليات المتعلقة بنقل المحروقات
- الإشكاليات المتعلقة بتأمين المواشي وتجهيز أماكن الحجر بالتنسيق مع وزارة الفلاحة
- الصعوبات المتعلقة بتغطية مصاريف البيوعات بالمزاد العلني
- الإشكاليات المتعلقة بالمواد التبغية
- صعوبات للحصول على شهادات المراقبة الفنية من وزارة التجارة قصد بيع البضائع الخاضعة لها

ويتم العمل على تجاوز هذه الصعوبات من خلال برمجة متابعة دورية وشهرية لنسق البيوعات والتنسيق بين مكتب الإيداع والحجز مع جميع القباض الديوانة، مع العلم أنه قد تم إعداد مشروع نص ترتيبي لتنظيم عمليات البيع والتصرف في المحجوزات.

الهدف الاستراتيجي 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون :

يتعلق هذا الهدف بالمحور الاستراتيجي تحسين المداخيل الديوانية حيث تطورت المداخيل الديوانية من حوالي 7 359 م د سنة 2020 إلى 8 409 م د سنة 2021 محققة بذلك تطورا بما يفوق 1 050 م د أي نسبة تطور بـ 14%. كما سجل إستخلاص الديون الديوانية المثقلة تطورا بنسبة 7.7% مقارنة بسنة 2020.

ويمكن اعتبار أن برنامج الديوانة قد نجح في تحقيق الهدف الاستراتيجي "تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن استخلاصها" خاصة فيما يتعلق بمؤشر "استخلاص الديون المثقلة" والذي شهد بالرغم من الوضع الصحي الصعب ارتفاعا غير مسبوق لتبلغ القيمة الجمالية المستخلصة 22,930 مليون دينار

بالإضافة إلى تراجع نسبة التصاريح التي صدر في شأنها الإذن بالرفع ولم يتم دفع المعاليم الديوانية بالمقارنة مع سنة 2020 بـ 0.02%.

المؤشر 1.4.0.1 نسبة استخلاص الديون المثقلة							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	0.35	%100	0.25	0.25	0.27	0.12	نسبة

بلغت نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها سنة 2021 حوالي 0.25% أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 100% ويعود ذلك إلى المجهود الخاص الذي تم بذله رغم صعوبة مهمة استخلاص الديون المثقلة في ظل انتشار وباء كورونا.

وشهد استخلاص الديون المثقلة تطورا هاما في السنوات الأخيرة وخاصة في سنة 2021 حيث مرت المبالغ المستخلصة من 9398 أ د سنة 2019 إلى 21372 أ د سنة 2020 إلى 22930 أ د في سنة 2021 أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 7.28% بالمقارنة مع سنة 2020.

وقد تمكنت الإدارة العامة للديوانة من تحسين استخلاص الديون المثقلة بالأساس بفضل تنظيم مهمة الاستخلاص على كل المستويات المركزية والجهوية وإرساء آليات للمتابعة اللصيقة والتقييم المتواصل والإشراف والمساندة.

المؤشر 2.4.0.1 نسبة التصاريح موضوع الأذن بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	0.30	%105	0.38	0.40	0.36	0.62	نسبة

بلغت نسبة التصاريح موضوع الأذن بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها سنة 2021 حوالي 0.38% أي بنسبة إنجاز تساوي 105% حيث بلغ عدد هذه التصاريح 5239 تصريحاً باستثناء نوع التصاريح SE733، على مجموع 1378061 تصريح ديواني مسجل في سنة 2021.

وتعود أسباب عدم خلاص الأداءات والمعاليم الديوانية إثر رفع اليد على البضائع الموردة من قبل مصالح الديوانة إلى الصعوبات المالية التي يواجهها عديد الموردين بالإضافة إلى استغلال الميناء من بعض الموردين كفضاءات للتخزين.

أهم الإشكاليات والصعوبات

تتلخص أهم الإشكاليات بالنسبة لهدف تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة في صعوبات تبليغ الأحكام وتثقيفها وعدم توفر عدول خزينة لدى جل قباضات الديوانة بصفة دائمة حيث أن نسبة تبليغ الأحكام لدى قباض الديوانة لا تتعدى 58%،

وفي هذا المجال يتم الحرص على إعادة النظر في منظومة تبليغ الأحكام وتثقيفها وذلك من خلال لجنة مشتركة بين وزارة المالية ووزارة العدل أحدثت للغرض إضافة إلتسريع بنشر النص المتعلق بتطبيق مقتضيات الفصل 28 من المحاسبة العمومية والإستخلاص فيما يخص تأهيل أعوان الديوانة للقيام بأعمال التبليغ والتتبع. مع العلم أنه تم إصدار الأمر الرئاسي عدد 529 لسنة 2022 مؤرخ في 03 جوان 2022 يتعلق بضبط شروط تكليف أعوان المراكز المحاسبية للقيام بالأعمال والإجراءات الضرورية لاستخلاص الديون الراجعة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ميزانياتها وتصرفها المالي والمحاسبي إلى أحكام القانون الأساسي للميزانية وإلى أحكام مجلة المحاسبة العمومية. هذا وسيتم كذلك إنجاز دراسة حول تطهير الديون الديوانية المنعدمة ولم يعد في إمكان قباض الديوانة مباشرة أعمال الاستخلاص في شأنها (تقدم، أحكام غيابية وحضورية ضد أجانب، والمشمولين بقرار المصادرة...).

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج :

2-1- حسب طبيعة النفقة:

بلغت جملة الاعتمادات المستهلكة لبرنامج الديوانة **383990 ألف دينار** بعنوان سنة **2021** مقابل **377106 ألف دينار** حسب تقديرات نفس السنة أي بنسبة إنجاز بلغت **101.82%** موزعة حسب الأقسام كما يبينه الجدول التالي:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات	تقديرات	بيان النفقات	
		2021	2021		
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)	2-	ق. م التعديلي 1-		
99%	-4815	319 910	324725	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير
172%	15413	36821	21408	اعتمادات الدفع	نفقات التسيير
1	-1	367	368	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
1	-1	367	368	اعتمادات الدفع	
83%	-7182	36235	43417	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
88%	-3713	26892	30605	اعتمادات الدفع	
0	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
0	0	0	0	اعتمادات الدفع	
101%	3415	393970	389918	اعتمادات التعهد	المجموع
102%	6884	383990	377106	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

- قسم نفقات التأجير :

تم تنفيذ 99% من الإعتمادات المرسمة لسنة 2021 بقانون المالية التكميلي والمقدرة 324725 أد علما وأن الإعتمادات المرسمة بقانون المالية الأصلي قدرت بـ 321 975 أد حيث تم تحويل الفارق لقسم نفقات التسيير لتغطية النقص الحاصل في الفقرات الفرعية نقل الأشخاص بالداخل واستهلاك الكهرباء والغاز.

- قسم نفقات التسيير:

تم تنفيذ 172% مقارنة بقانون المالية التكميلي ويعود ذلك إلى فتح إعتمادات تكميلية بقيمة 14 432 أد لتسوية مبلغ تسبقة من الخزينة العامة للبلاد التونسية خصص لخلاص ديون اتصالات تونس وتغطية النقص الحاصل في بعض الفقرات مثل (شراء الوقود، تعهد وصيانة معدات خصوصية، المطبوعات

الرسمية وشراء اللوازم والمعدات...) مع تحويل إعمادات من قسم نفقات التأجير لخلاص تكاليف النقل المجاني لسلك أعوان المصالح الديوانية ومعاليم استهلاك الكهرباء والغاز.

- قسم نفقات التدخلات:

بلغت جملة الإعمادات المنجزة بعنوان قسم التدخلات سنة 2021 ما قدره 367 أ د أي بنسبة انجاز بلغت 100%.

- قسم نفقات الاستثمار:

حققت نفقات الاستثمار نسبة تنفيذ خلال سنة 2021 قدرت بـ 88% مقارنة بقانون المالية التكميلي (و62.86% مقارنة بقانون المالية الأصلي) حيث تم التخفيض في إعمادات الدفع بمبلغ قدره 12 170 أ د و هو ما يفسر ارتفاع نسبة استهلاك الإعمادات إلى جانب القيام بخلاص بعض المشاريع المتعهد بها سابقا تتجاوز مدة تنفيذها السنة المالية مثل بناء مقر الإدارة العامة، اقتناء معدات إعلامية، اقتناء معدات خصوصية واقتناء أزياء نظامية.

-2-2- حسب النشاط:

حققت نسبة تنفيذ ميزانية سنة 2021 لبرنامج الديوانة 101.82% مقارنة بقانون المالية التكميلي و99% مقارنة بقانون المالية الأصلي، موزعة حسب الأنشطة كالتالي:

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

نسبة الإنجاز %	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	إنجازات 2021 2-	تقديرات 2021 ق. م أصلي أو تعديلي 1-	بيان الأنشطة
103%	11 619	369 307	357 688	نشاط عدد 1: دعم برنامج الديوانة
75%	-154	468	622	نشاط عدد 2: التكوين وإعادة التكوين
94%	-106	1 730	1 836	نشاط عدد 3: الخدمات الصحية لأعوان الديوانة
86%	-1 328	7 858	9 186	نشاط عدد 4: الحراسة والتفتيش عن المخالفات الديوانية ومخالفات الصرف على كامل التراب الديواني
60%	-3 147	4 627	7 774	نشاط عدد 5: تسريح ومراقبة البضائع عند التوريد والتصدير واستخلاص المعاليم والأداءات والديون المثقلة ومتابعة البضائع المحجوزة
102%	6 884	383 990	377 106	المجموع

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

النشاط عدد 1: دعم برنامج الديوانة

تمكن نفقات هذا النشاط من تحسين مردودية أعوان الديوانة وإضفاء الفاعلية إلى المهام الموكولة لهم على المستوى المركزي والجهوي.

بلغت نسبة تنفيذ ميزانية النشاط عدد 1 بـ 103% مقارنة بقانون المالية التعديلي ويعود ذلك إلى إسناد الإدارة اعتمادات تكميلية بغرض شراء الوقود لوسائل النقل وشراء مستهلكات أجهزة الإعلامية وكذلك تم تسوية التسبقة من الخزينة التي صرفت لخلاص متخلدات شركة اتصالات تونس.

النشاط عدد 2: التكوين وإعادة التكوين

يساهم هذا النشاط في تنمية قدرات الإطارات الديوانية في جميع المجالات المتعلقة بالمادة الديوانية وخاصة مواكبة التطورات على الصعيد الدولي في جميع الإختصاصات. وقدرت نسبة تنفيذ ميزانية النشاط عدد 2 بـ 75% حيث تم تسجيل فواضل في الاعتمادات بما قدره 154 أ د تخص دراسات متعلقة بالبنائات لم تنجز وكذلك تأخر تسليم الأزياء النظامية.

النشاط عدد 3: الخدمات الصحية لأعوان الديوانة

بلغت نسبة تنفيذ ميزانية هذا النشاط 94% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2021.

النشاط عدد 4: الحراسة والتفتيش عن المخالفات الديوانية ومخالفات الصرف على كامل التراب الديواني

يمكن هذا النشاط من القيام بالتفتيشات على كامل التراب الديواني لإكتشاف المخالفات والتراتب الديوانية أو الجبائية أو الإقتصادية مما مكن من رفع المخالفات المتعلقة بالتهريب أو الغش التجاري، وقد قدرت نسبة تنفيذ ميزانية النشاط عدد 4 بـ 86% حيث تم تسجيل بقايا اعتمادات تقدر 1 328 أ د وهي تخص دراسات متعلقة بالبناءات لم تنجز وكذلك أشغال تهيئة بعض المقرات التابعة لمختلف وحدات الحرس الديواني بقيت معطلة، وهناك جانب آخر من الاعتمادات يهم اقتناء وسائل النقل بسبب تأخر انجاز الصفقة إلى سنة 2022.

النشاط عدد 5: تسريح ومراقبة البضائع عند التوريد والتصدير واستخلاص المعاليم والأداءات والديون المثقلة ومتابعة البضائع المحجوزة

اختلفت نسب تنفيذ الميزانية حسب هذا النشاط بين مختلف البرامج الفرعية الجهوية ويعود ذلك إلى أسباب مختلفة، نذكر منها الإشكاليات العقارية بالنسبة للبناءات كبناء مقر الإدارة الجهوية بنابل أو تعطل بعض الإجراءات الخاصة بالأكرية مع مصالح وزارة أملاك الدولة وتأخر انجاز بعض الصفقات كإقتناء الأزياء النظامية والسيارات الإدارية.

برنامج الجباية

البرنامج عدد 02 : برنامج الجباية.

رئيس البرنامج:

- السيد سامي الزويبي المدير العام للأداءات من 01 أكتوبر 2016 إلى غاية

شهر جويلية 2021.

-السيدة كلثوم بن رجب مديرة عامة للأداءات بالنيابة بداية من شهر أوت

2021 إلى غاية 31 ديسمبر 2021.

1- نتائج أداء البرنامج:

ترتكز إستراتيجية برنامج الجباية على المحاور الإستراتيجية المتمثلة في تدعيم العدالة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي وتعبئة موارد الخزينة ودعم وتكريس القيم التي تلتزم بها إدارة الجباية تجاه المطالب بالأداء والمتمثلة في النزاهة والشفافية والحياد. كما تعمل على تطوير وملائمة وسائل وطرق عمل إدارة الجباية والارتقاء بمصالحها إلى أفضل مستويات حوكمة التصرف وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها المتعلقة بإدارات الجباية العصرية.

ويعمل برنامج الجباية على تحسين مستوى جودة إساءة الخدمات من خلال تطوير الخدمات الجبائية وتدعيم سياسة الاتصال والتواصل بين الإدارة والمطالب بالأداء كما يعمل على مقاومة التهرب الجبائي من خلال إعادة هيكلة وتنظيم مصالح الإدارة العامة للأداءات وتطوير منظومة تبادل المعلومات لأغراض جبائية.

ويعمل البرنامج على رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة من خلال تدعيم استغلال نظام المعلومات وتطوير منظومة التصرف الإداري وتوفير وسائل العمل البشرية والمادية.

ويُعد مركز الإعلامية لوزارة المالية أحد المتدخلين الرئيسيين في أداء برنامج الجباية بصفته فاعلا عموميا يساهم في تطوير نظام المعلومات وتطوير منظومة التصرف حيث يشرف على تطوير نظام المعلومات للجباية والاستخلاص وعلى إحداث فضاء افتراضي خاص بكل مطالب بالأداء يهدف إلى تمكينه من الحصول على عدة خدمات عن بعد (الانخراط في منظومة التصريح ودفع الأداء عن بعد، الإطلاع على الوضعية الجبائية، إيداع القوائم والجداول عند بعد، إيداع مطالب استرجاع فائض الأداء ومتابعة مآله...).

الهدف الاستراتيجي 1.0.2: تحسين مستوى جودة إساءة الخدمات

يندرج هذا الهدف في إطار تيسير عملية القيام بالواجبات الجبائية وحثّ المطالبين بالأداء على الامتثال التلقائي للقيام بواجباتهم الجبائية من خلال تطوير الخدمات الجبائية الموضوعة على الخط وتيسير النفاذ إلى المعلومة الجبائية وكذلك تحسين جودة الاستقبال وتوفير أحسن ظروف إساءة الخدمات الإدارية وتقليص آجال إساءة الخدمات ويعتبر برنامج الجباية قد نجح في تحقيق هذا الهدف باعتبار أنه قد تم تحقيق نسبة إنجاز بلغت حوالي 100% بالنسبة للمؤشرين خلال السنوات الثلاث المنقضية (2019-2021) وسيتم الحرص على احترام برنامج التنفيذ بنفس النسبة خلال الفترة اللاحقة.

المؤشر 1.1.0.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد.

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021	تقديرات 2021	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	100	99.94%	99.94	100	99.9	99.9	%

تلقى المركز خلال سنة 2021 عدد 18837 مكالمة هاتفية من قبل مطالبين بالأداء تمت الإجابة منها حينياً على 18826 مكالمة. وبالرغم من تحقيق نسبة إنجاز تفوق 99% خلال السنوات الثلاث المنقضية نتيجة لإثراء القاعدة الوثائقية وإعداد بطاقات للأجوبة مسبقة مع إعداد أدلة إجراءات الأعوان، إلا أنه يتم الإبقاء على متابعة نتائج هذا المؤشر نظراً لأهميته البالغة وذلك من باب عدم الغفلة عنه والحرص على تحقيق نسبة إنجاز تبلغ 100%.

هذا وقد تم خلال سنة 2021 الشروع في برنامج تعصير مركز الإرشاد الجبائي عن بعد يرمي إلى توسيع مهامه لإسداء خدمات متعددة وتدعيم سبل التواصل مع المواطنين لتشمل، إضافة إلى الهاتف، البريد الإلكتروني وإحداث منصة إلكترونية للخدمات عبر موقع الواب.

المؤشر 2.1.0.2: عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهادت الجبائية

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	*	100%	5	5	5	7	عدد

شرعت الإدارة منذ سنة 2017 في تنفيذ برنامج عمل يمتد على 5 سنوات يرمي إلى تجريد 35 شهادة جبائية من طابعها المادي وإدراجها بتطبيق إعلامية معدة للغرض. وفي هذا الصدد تمت برمجة 5 شهادت للإنجاز خلال سنة 2021، وقد تم تحقيق هذا الهدف بنسبة 100%. وتبعاً لهذا تكون الإدارة قد توصلت بنهاية سنة 2021 إلى إدراج 27 شهادة من مجموع 35 شهادة مبرمجة أي بنسبة تقدم الأشغال بلغت 77%.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:

- نقص في الموارد البشرية واللوجستية بمركز الإرشاد الجبائي عن بُعد. ويتم العمل على تحسين أداء البرنامج في هذا المجال من خلال تدعيم المركز على مستوى الموارد البشرية واللوجيستية:
- تأهيل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد وإدارة المؤسسات المتوسطة للحصول على شهادة ISO 9001 المتعلقة بجودة التصرف.
- تطوير تطبيقات تمكن من تبادل المعلومات والمكاتب المتعلقة بالأداء بين مصالح الجبائية والمطالب بالأداء بالوسائل الإلكترونية الموثوق بها.
- رقمنة عدد من مسارات تدخلات مصالح المراقبة بهدف تجريدها من طابعها المادي.
- تيسير التواصل بين مصالح الجبائية ودفاعي الضرائب وذلك بتفعيل سياسة الاتصال داخل إدارة الجبائية وتحديد مهامها وبعث خطة مكلف بالإعلام والإرشاد بالمصالح الخارجية للإدارة العامة للأداءات وتركيز منظومة عصرية للاستقبال بمختلف مصالح الجبائية وتكوين أعوان وإطارات إدارة الجبائية في مجال الاتصال والتواصل.

الهدف الاستراتيجي 2.0.2: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي

يمكن هذا الهدف من تقييم مدى نجاعة مصالح الجباية في الحد من ظاهرة التهرب الجبائي ودفع المطالبين بالأداء إلى احترام واجباتهم الجبائية وحثهم على الإمتثال التلقائي. ويعتبر برنامج الجباية قد نجح نسبيا في تحقيق هذا الهدف باعتبار أنه قد تم تحقيق نسبة إنجاز بلغت حوالي 100% بالنسبة للمؤشرين الأولين.

المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021	تقديرات 2021	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
			2-	1-			
2023	25	108.70%	25	23	30	18.6	عدد

بلغت نسبة إيداع التصريح السنوي بعنوان سنة 2020 في الأجال القانونية 34% وبعد تدخل أعوان المراقبة تطورت هذه النسبة لتبلغ 59% بنهاية شهر ديسمبر من سنة 2021. وبذلك يبلغ عدد نقاط تحسن نسبة الإيداع 25 نقطة متجاوزا التقديرات وبنسبة إنجاز بلغت 108.70%. وهذا باعتبار الوضعية الإستثنائية التي تم بموجبها تمديد آجال إيداع التصريح السنوي بعنوان سنة 2020 بالنسبة للمنضوين تحت النظام التقديري إلى موفى سنة 2021.

المؤشر 2.2.0.2: تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائرية							
السنة	القيمة المستهدفة(*)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021	تقديرات 2021	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
			2-	1-			
2023	60 000	97.61%	48 808	50 000	34 669	46 166	عدد

خلال سنة 2021 تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائرية ليلبلغ 48808 محضرا مقابل 34669 سنة 2020 و46166 سنة 2019 ولكن دون تحقيق التقديرات الموضوعة بعنوان هذه السنة (50000 محضر) وبذلك تكون نسبة الإنجاز قد بلغت 97.61%.

المؤشر 3.2.0.2: تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية.

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	30 000	70%	13 917	20 000	11 914	15 477	عدد

لم تتعدّ نسبة إنجاز المؤشر 70% مقارنة بالمستوى العالي للتقديرات بعنوان سنة 2021 (20.000 عملية مراجعة) التي أخذت في الحسبان الإنعكاسات الإيجابية المنتظرة من مشروع إحداث آلية المراجعة المحدودة في إطار قانون المالية لسنة 2021. إلا أن هذا المشروع لم يحظ بالمصادقة ضمن قانون المالية المذكور، فقد شهد عدد المراجعات خلال سنة 2021 تطوّراً مقارنة بسنة 2020 التي تأثرت بصفة أوضح بتداعيات جائحة كورونا. إلا أن ذلك العدد لم يبلغ مستوى سنة 2019، علماً أن مجموع المبالغ المضمنة بالإعلامات بالنتائج لسنة 2021 قد تجاوزت المستوى المسجل بعنوان سنتي 2019 و2020.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:

- عدم المصادقة على مشروع إحداث صنف جديد من المراجعة الجبائية (المراجعة المحدودة) ضمن قانون المالية لسنة 2021. مع الإشارة إلى أنه قد تمت إعادة إدراج نفس الفصل ضمن قانون المالية لسنة 2022 (مرسوم عدد 21 لسنة 2021 مؤرخ في 28 ديسمبر 2021 يتعلق بقانون المالية لسنة 2022) علماً وأن إجراءات هذا الصنف من المراجعة يتسم بالأساس باختصار الأجل في كافة الأطوار مما من شأنه أن يساهم في مضاعفة عدد عمليات المراجعة.
- تداعيات جائحة كورونا على ظروف العمل الميداني.

الهدف الاستراتيجي 3.0.2: ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها

يساهم هذا الهدف في متابعة مستوى تطوّر مردودية تدخلات مصالح المراقبة لتعبئة موارد ميزانية الدولة من خلال تطوير القدرات المهنية لأعوان الجبائية باعتماد آلية التصرف حسب المخاطر وتحسين ظروف العمل وتعصير نظم المعلومات المعتمدة وترشيد منظومة حوكمة التصرف الإداري والمالي. ويعتبر برنامج الجبائية قد نجح في تحقيق الهدف المنشود رغم التداعيات السلبية لجائحة كورونا بتحقيقه مردوداً مالياً قدره 3706 مليون دينار سنة 2021 مقابل 3177 مليون دينار سنة 2020، أي بنسبة تطوّر بلغت 16,7%، ومقابل 3.200 مليون دينار بعنوان سنة 2019 أي بنسبة تطوّر بلغت 15,8%.

المؤشر 1.3.0.2: مردود المراقبة الجبائية							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	4000	106%	3 706	3 500	3 177	3 200	مليون دينار

تم تحقيق نسبة إنجاز بلغت 106% مقارنة بتقديرات 2021 حيث بلغ المردود الجملي المحقق إلى موفى سنة 2021 أصلا وخطايا 3706 مليون دينار مسجلا بذلك تطورا بنسبة 16,7% مقارنة بسنة 2020. وقد تجاوزت نسبة الإنجاز التقديرات بفضل تحسين مستوى إستغلال منظومة إنتقاء الملفات للمراقبة حسب المخاطر الجبائية.

المؤشر 2.3.0.2: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 2-	تقديرات 2021 1-	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	37.00	92%	32.20	35.0	23.42	35.3	%

تم دفع 32,2% من المردود المتأتي من الصلح بالحاضر بمبلغ قدره 906,9 مليون دينار أي بنسبة إنجاز بلغت 92% حيث تطوّر المردود المتأتي من الصلح مقارنة بسنة 2020 بـ 58,7% و-8,8% مقارنة بسنة 2019. وقد ساهمت التدخلات بعنوان تسوية الإغفالات فيه بنسبة 64%. وتجدر الإشارة إلى أن نسب الإنجاز لهذا المؤشر تتأثر بالمناخ الإقتصادي والمالي الذي تشهده البلاد.

المؤشر 3.3.0.2: مؤشر سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية.

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	75.00	82.56%	61.10	74.00	74.92	70.40	%

تم تحقيق المؤشر بنسبة إنجاز بلغت 82.56%. وقد بلغ مؤشر سلسلة نسب المصادقة من قبل المحاكم الابتدائية مستوى 61.10% بما يعني أن نصف هياكل المراقبة تم تأييد المبالغ الواردة بقرارات التوظيف التي أصدرتها تفوق 61.10%.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:
الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تمرّ بها المؤسسات في عديد القطاعات بما يؤثر سلبا على حظوظ إبرام الصلح مع إدارة الجباية وضعف المبالغ المدفوعة بالحاضر.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت جملة الاعتمادات المستهلكة لبرنامج الجباية 194 814 ألف دينار بعنوان سنة 2021 مقابل 198 230 ألف دينار حسب تقديرات نفس السنة أي بنسبة إنجاز بلغت 98%.
بخصوص الاعتمادات التي تم صرفها بعنوان الاستثمارات سنة 2021 قدرت بـ 3059 أ.د مقارنة بجملة الاعتمادات المرسمة والمقدرة بـ 7103 أ.د أي بنسبة إنجاز بـ 43%، وتعود نسبة الإنجاز الضعيفة نسبيا إلى تواصل تداعيات الأزمة الصحية لجائحة كورونا وعدم صرف بعض الاعتمادات المتعلقة بالاستثمارات كما يلي:

- 0,6 م د بعنوان اقتناء خراطيش حبر في إطار تنفيذ الصفقة المتعلقة باقتناء معدات إعلامية وآلات طباعة التي تم رصد اعتمادات بخصوصها على قسم التسيير عوضا عن قسم الاستثمار
- 1,3 م د بعنوان اقتناء أراضي لاتزال إجراءاتها في طور الإنجاز لدى مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية؛
- 1,3 م د بعنوان مشروع مقاومة التهرب الجبائي؛
- 0,1 م د بعنوان برنامج الجودة؛
- 0,15 م د بعنوان اقتناء وسائل نقل.

جدول عدد 1
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات	تقديرات	بيان النفقات	
		2021	2021		
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)	2-	ق. م التكميلي		
		1-			
99.7%	-611	182359	182970	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير
116%	1266	9302	8036	اعتمادات الدفع	نفقات التسيير
78%	-27	94	121	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
78%	-27	94	121	اعتمادات الدفع	
68%	-2907	6193	9100	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
43%	-4044	3059	7103	اعتمادات الدفع	
0%	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
0%	0	0	0	اعتمادات الدفع	
99%	-2123	198104	200227	اعتمادات التعهد	المجموع
98%	-3416	194814	198230	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد 2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب الأنشطة (إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

نسبة الإنجاز % (1) / (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	إنجازات 2021 2-	تقديرات 2021 ق. م أصلي أو تكميلي 1-	بيان الأنشطة
70%	-7 425	17 002	24 427	نشاط عدد 1: قيادة وتأطير ومساندة مصالح الأداءات
110%	1 320	14 083	12 763	نشاط عدد 2: التحكم في التصرف في الملفات الجبائية ذات الإنعكاس المالي الهام
99%	-862	110 206	111 068	نشاط عدد 3: مراقبة الإمتثال الجبائي
107%	3 551	53 523	49 972	نشاط عدد 4: إسداء الخدمات ومتابعة ومساندة مصالح المركز الجهوي
98%	-3 416	194 814	198 230	المجموع

(* يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حالياً بمنظومة "أمد"
* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

برنامج المحاسبة العمومية

البرنامج عدد 3 : برنامج المحاسبة العمومية

رئيس البرنامج: السيد رفيق شوشان

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: بداية من سنة 2019

1- نتائج أداء البرنامج:

ترتكز إستراتيجية برنامج المحاسبة العمومية على تدعيم تعبئة الموارد العمومية للدولة والجماعات المحلية وتأدية نفقاتها وفق النصوص القانونية والتراتب الجاري بها العمل وذلك باتخاذ جميع الإجراءات التنظيمية والإجرائية اللازمة قصد استخلاص الموارد العمومية المبرمجة بميزانية الدولة وميزانية الجماعات المحلية سواء تلك المستخلصة فوراً أو عن طريق القيام بإجراءات التتبع الخاصة بالديون العمومية المثقلة.

كما تركز إستراتيجية البرنامج على تقديم حسابات موثوقة للدولة وتطوير نظامها المحاسبي والارتقاء به إلى مستوى النظم المحاسبية العالمية للدول المتقدمة من خلال توفير معلومة محاسبية موثوق بها ذات جودة و مواصلة أشغال تطوير النظام المحاسبي الجديد للدولة والذي سيمكن من تقديم قوائمها المالية والإفصاح بشفافية عن الوضعية المالية للهيكل العمومي ومكاسبها هذا بالإضافة إلى متابعة تنفيذ الميزانية.

كما يعمل البرنامج على تعصير الخدمات المقدمة من قبل مختلف القباضات المالية إلى المواطنين والمطالبين بالأداء عبر تطويرها ورقمنتها ضماناً للمبادئ الدستورية الهادفة إلى خدمة المواطن والصالح العام في إطار الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة.

ويقوم مركز الإعلامية لوزارة المالية بدور كبير في دعم مشاريع برنامج المحاسبة العمومية نظراً لمهمته في التصرف في المنظومات والتطبيقات الإعلامية من خلال:

- **في مجال استخلاص الموارد العمومية للدولة:** تطوير المنظومة "رفيق" وفق احتياجات مصالح البرنامج في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية للدولة ومقتضيات قانون المالية كما يساهم مركز الإعلامية بمساندة برنامج المحاسبة العمومية في تجهيز القباضات بالمعدات الإعلامية الخاصة بمستعملي المنظومة رقيق وصيانتها دورياً وذلك بالتنسيق مع وحدة الإعلامية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص.
- **في مجال تأدية النفقات:** من خلال التدخل لتطوير احتياجات مصالح البرنامج على مستوى منظومة "أدب" من جهة والتطبيق الخاصة بالأمانة العامة للمصاريف ومساندته في المهام الموكولة إليه في تأدية النفقات ومسك الحسابات.
- **في مجال التجميع المحاسبي:** يقوم مركز الإعلامية بمساندة البرنامج الفرعي للخرينة العامة للبلاد التونسية في توفير واستغلال التطبيق الخاصة بتجميع حسابات المراكز المحاسبية للدولة.

الهدف الاستراتيجي 1.0.3 : ضمان توفير الموارد المكلفة بها الادارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص

تسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إلى تدعيم تعبئة الموارد العمومية للدولة والجماعات المحلية من خلال ضمان توفير الموارد العمومية المبرمجة بميزانية الدولة وميزانيات الجماعات المحلية.

وبالنظر إلى الصعوبات الاقتصادية للشركات المنجزة عن انتشار الكوفيد-19، فإن مهمة الاستخلاص تواجه صعوبات مختلفة. إلا أن مؤشرات الاستخلاص شهدت تحسناً مقارنة بالنتائج المسجلة خلال سنة 2020 وهذا ما تبينه النتائج المسجلة.

المؤشر 1.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية (فورية ومثقلة)

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021	تقديرات 2021	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
	-		30404.8	31219.05	27147	28900.9	مليون دينار
2023	11%	97%	12%	15%	-6.1%	17.9%	نسبة مانوية

ملاحظة 1: يتم احتساب نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية باعتبار مبالغ فائض الأداء التي تم إرجاعها من جملة المبالغ المستخلصة بمناسبة عملية التجميع لدى أمين المال العام مع احتساب المبالغ الديوانية.

ملاحظة 2: تم منذ موفى سنة 2020 تقديم المعطيات المالية للدولة حسب التويب الوارد بالقانون الأساسي للميزانية وكذلك حسب التويب الدولي لصندوق النقد الدولي (GFS) من قبل الإدارة العامة للموارد والتوازنات. لذا تم على أساسها تعديل نتائج 2019 و 2020.

تم خلال سنة 2021، تسجيل تحسن إيجابي في نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية من ديون فورية ومثقلة تقدر بـ 12% مقارنة بسنة 2020 حيث تم استخلاص 30 404.8 م.د مقابل 27 147 م.د سنة 2020. وبذلك فقد تم خلال سنة 2021 استعادة النسق الإيجابي لتطور الاستخلاصات من الموارد الجبائية وذلك بعد التراجع المسجل خلال سنة 2020 الناتج عن انتشار الكوفيد-19. وتم تسجيل نسبة إنجاز 97 % مقارنة بتقديرات سنة 2021 وذلك بالرغم من المجهودات المبذولة بالنظر للصعوبات الاقتصادية والصحية التي شهدتها البلاد.

المؤشر 2.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية (فورية ومثقلة)

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
	-		3098.2	2953.085	2567.9	3033.8	مليون دينار
2023	11%	104.9%	19%	15%	1.15%	-	نسبة مائوية

ملاحظة 1: تم منذ موفى سنة 2020 تقديم المعطيات المالية للدولة حسب التبويب الوارد بالقانون الأساسي للميزانية وكذلك حسب التبويب الدولي لصندوق النقد الدولي (GFS) من قبل الإدارة العامة للموارد والتوازنات. لذا تم على أساسها تعديل نتائج 2019 و2020.

تم خلال سنة 2021، تسجيل نسبة تطور هامة في استخلاص الموارد غير الجبائية تقدر بـ 19% بمبلغ جملي يقدر بـ 3098.2 م.د مقارنة بـ 2567.9 م.د سنة 2020. وبالتالي تم تجاوز الهدف المنشود المقدر بـ 15%. وبذلك فقد تم خلال سنة 2021 استعادة النسق الايجابي لتطور الاستخلاصات من الموارد غير الجبائية وذلك بعد التراجع المسجل خلال سنة 2020 الناتج عن انتشار الكوفيد-19 ويعود ذلك إلى المجهودات المبذولة من المصالح الراجعة إلى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والمتمثلة في:

○ الأنشطة والإجراءات المتخذة لتحسين نتائج استخلاص الديون الجبائية وغير الجبائية الفورية

يتم استخلاص الديون الفورية الجبائية وغير الجبائية بالقباضات المالية عبر آلية التصريح التلقائي للمطالبين بالأداء وبالتالي فإن جهود القبضات المالية يركز على استقبال المطالبين بالأداء، إلا أنه هناك بعض المعاليم التي تتطلب مجهودات إضافية من قبل السادة قباض والأعوان لاستخلاصها، ونظرا للظروف الصحية الطارئة التي أثرت على نسق الاستخلاص لبعض المعاليم، قامت الإدارة العامة ببعض الأنشطة لتوفير الموارد اللازمة نظرا للنقص المسجل في المداخل الفورية وتمثل في:

- الدفع بنسق استخلاص الأحكام والقرارات العدلية:

تم خلال سنة 2021 العمل على الدفع بعملية استخلاص معاليم التسجيل الموظفة على الأحكام والقرارات العدلية المتعلقة بالمؤسسات المالية لتوفير الموارد الإضافية لفائدة خزينة الدولة وذلك من خلال حملة قامت بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية بالتنسيق بين عدة مصالح قصد حصر الأحكام غير المستخلصة وتبليغ المدينين لدفع المبالغ المستوجبة بدمتهم من جهة وتأطير السادة قباض المالية للقيام بإجراءات التتبع اللازمة لاستخلاص هذه المعاليم.

- اختصار آجال توفير السيولة بحساب الدولة لدى البنك المركزي:

تم خلال سنة 2021، إمضاء اتفاقية بين وزارة المالية والبنك المركزي التونسي تتعلق بالمقاصة الالكترونية لأذون الخلال المتعلقة بالتصريح بالأداء عن بعد عبر البنك المركزي التونسي. وقد مكنت هذه العملية من

تجميع نتائج المقاصّة الالكترونية بطريقة مؤمنة وفي ظرف زمني وجيز لدى البنك المركزي قبل تحويلها إلى خزينة الدولة واختصار الأجل من أسبوع إلى يوم.

المؤشر 3.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة (جباي وغير جباي)								
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021	تقديرات 2021	إنجازات 2020	إنجازات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر
-	-	105%	1486,5	1414,5	(2)1230	1583,2	997,5	مليون دينار
2023	15%		21%	15%	-23%	58.71%	8.73%	نسبة مائوية

(2)إنجازات نهائية.

تم خلال سنة 2021، استرجاع النسق الايجابي لاستخلاصات الديون المثقلة بتسجيل نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة الجباي وغير الجباي تقدر بـ 21 % مقارنة بسنة 2020 حيث تم استخلاص 1486,5 م.د مقابل 1230 م.د سنة 2020. وقد تم بذلك تجاوز الهدف المنشود لسنة 2021 المحدد بـ 15%.

وقد شمل هذا التطور الايجابي على حد سواء الديون المثقلة الجباي وغير الجباي كالاتي:
 ✓ 19% بالنسبة للديون الجباي المثقلة مقارنة بسنة 2020 حيث تم استخلاص 1367.1 م.د سنة 2021 مقابل 1143.2 م.د سنة 2020.

✓ 37 % بالنسبة للديون المثقلة غير الجباي مقارنة بسنة 2020 حيث تم استخلاص 119.4 م.د سنة 2021 مقابل 86.8 م.د سنة 2020.

ويعود ذلك إلى المجهودات المبذولة من المصالح الراجعة إلى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والتي تناسقت مع الإجراءات الاستثنائية المتخذة من قبل الدولة لمجابهة الكوفيد-19 والآثار المالية والاقتصادية المنجزة عنه وقامت في هذا الإطار بـ:

❖ مواصلة العمل على تطبيق الإجراءات الاستثنائية المتخذة في إطار مساعدة المؤسسات المتضررة من تداعيات انتشار وباء كورونا المتخذة منذ سنة 2020:

مواصلة أعمال متابعة احترام الروزنامات المبرمة في إطار:

1- التمديد في الأجل القصوى للعفو الجباي لسنة 2019، من 5 سنوات كحد أقصى إلى 7 سنوات وذلك تطبيقا لمقتضيات الفصل 7 من المرسوم عدد 30 المؤرخ في 12 جوان 2020 الذي تم بمقتضاه تنقيح الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2019.

وتم في هذا الإطار بالتنسيق مع مصالح مركز الإعلامية لوزارة المالية تحيين منظومة رفيق. كما عهدت دراسة مطالب التمديد في الجدوليات المبرمة في إطار العفو الجباي:

- إلى أمانة المال الجهوية بالنسبة للجدوليات التي لا تتجاوز 5 سنوات.
- إلى اللجنة المركزية بوزارة المالية بالنسبة للجدوليات التي تتجاوز 5 سنوات.

2- تمكين المؤسسات المتضررة في إطار الكوفيد من جدولة ديونها المثقلة خلال سنتي 2019-2020 على مدة أقصاها 7 سنوات مع إمكانية التمديد فيها وذلك تطبيقا لقرار السيد وزير المالية المؤرخ في

12 جوان 2020 تطبيقاً للأمر الحكومي عدد 308 المؤرخ في 08 ماي 2020 المتعلق بسن إجراءات جبائية ومالية للتخفيف من حدة تداعيات انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 الموافق لأحكام المرسوم عدد 6 لسنة 2020 المؤرخ في 16 أبريل 2020 .

3- تقديم تسهيلات إضافية إلى المؤسسات المتضررة جراء تفشي فيروس كورونا "كوفيد-19" تطبيقاً لقرار السيد وزير المالية بتاريخ 4 ماي 2021 المتعلق بدفع الديون الجبائية الراجعة للدولة المثقلة بكتابات المحاسبين العموميين خلال سنتي 2019 و2020 والمستوجبة على المؤسسات المتضررة جراء تفشي فيروس كورونا "كوفيد-19" المتمثلة في:
- اكتتاب روزنامات دفع وتسديد المبالغ المتخذة على أقساط ثلاثية لفترة أقصاها 7 سنوات.
- عدم اشتراط تسبقة لإبرام الروزنامة.
- منحها مدة إمهال في دفع القسط الأول بثلاثة أشهر.
وذلك في أجل أقصاه 30 جوان 2021 بالنسبة لإبرام روزنامة دفع و 31 ديسمبر 2021 بالنسبة لدفع القسط الأول.

وقد تمت مساندة هذه الإجراءات بجملة من الحملات التحسيسية في إطار الكوفيد-19 الموجهة إلى المؤسسات المتضررة جراء تفشي فيروس كورونا باستعمال عدة وسائل من بينها البريد الإلكتروني وإرساليات القصيرة للانخراط عبر SMS وبلاغات عبر شبكة التواصل الاجتماعي قصد الانخراط وإبرام روزنامات الدفع.

كما تم تكوين خلية إنصات بالإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص للمتابعة والدعم قصد استقبال تساؤلات الشركات المتضررة من تفشي فيروس كورونا للانتفاع بالتسهيلات الصادرة بقرار السيد وزير المالية بتاريخ 4 ماي 2021 (تم إصدار بلاغ عن وزارة المالية في الغرض بتاريخ 21 أبريل 2021).

- تبسيط الإجراءات وتطوير الوسائل المتاحة لمهمة نزاعات الاستخلاص:
بهدف تبسيط وتسهيل الإجراءات للمدينين وعدم المس بمصالحهم الاقتصادية من جهة ودون المساس بحقوق الخزينة من جهة أخرى، فقد تم العمل على إعداد دليل إجراءات حول "منح رفع اليد عن التتبعات وأعمال التنفيذ" وذلك لتسهيل الإجراءات للمدينين حول مدهم برفع اليد بتوضيح الإجراءات وتبسيطها مع إحداث لجان على مستوى أمانات المال الجهوية للنظر في مطالب رفع اليد مما ساهم في إيجاد حلول للمدينين واستخلاص موارد إضافية لخزينة الدولة خلال سنة 2021.

وبهدف تحسين وتطوير مهمة نزاعات الاستخلاص من تبادل المعطيات والتقارير بين مختلف المراكز الراجعة للإدارة العامة المكلفة بنزاعات الاستخلاص، تم العمل على تطوير منظومة التصرف في نزاعات الاستخلاص تمكن من متابعة ملفات المدينين في طور نزاعات الاستخلاص؛ والاطلاع على التقارير المقدمة للقضاء وعلى فقه القضاء الصادر في مادة استخلاص الديون العمومية. وذلك لاعتماد نفس التمشي لدراسة ملفات نزاعات الاستخلاص وربح الوقت وتوفير الموارد الضرورية.

- تصنيف الديون المثقلة:
يمكن تصنيف الديون المثقلة من تحسين نجاعة استخلاص الديون المثقلة لما يمكنه من التركيز على الديون الأكثر قابلية للاستخلاص، وفي هذا الإطار تواصلت المجهودات بالعمل على وضع منظومة خاصة لتصنيف الديون المثقلة "Scoring des RAR" تربط بين عدة تطبيقات قصد استقصاء المعطيات اللازمة حول المدينين بالتعاون مع مركز الإعلامية لوزارة المالية.

- مناقشة أهداف البرامج الفرعية في مجال الاستخلاص في إطار حوار التصرف داخل البرنامج:

تم خلال سنة 2021، تنظيم ما يقارب 20 جلسة عمل لمناقشة أهداف الجهات السنوية (البرامج الفرعية لبرنامج المحاسبة العمومية) ومن بينها أهداف الاستخلاص وفق تعليمات العمل عدد 2 لسنة 2021 المتعلقة بأهداف البرنامج للسنة.

- التنشيط الميداني ودعم التواصل بين مختلف المراكز والمصالح الخارجية والإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص وذلك بزيارة 5 جهات بالجمهورية من قبل فرق من إطارات الإدارة المركزية (من بينها ولايات تطاوين ومدنين والكاف ونابل والقصرين) الهدف منها تقصي الإشكاليات ومن ثم متابعتها لتجاوزها والبحث على حلول جديدة.
- بالإضافة إلى عدة أنشطة دورية لمتابعة وتنشيط استخلاص الديون المثقلة الجبائية وغير الجبائية:
- تنظيم ورشات تقييم النتائج المحققة بعنوان الاستخلاص من الديون المثقلة الجبائية وغير الجبائية والمضمنة بلوحات القيادة لاتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملية الاستخلاص.
- القيام بزيارات ميدانية للتنشيط والمتابعة.
- تنظيم ملتقيات ودورات تكوينية لخلايا الاستخلاص وعدول الخزينة والمفوضين المكلفين باستخلاص الديون العمومية.
- دفع عملية استخلاص الخطايا والعقوبات المالية والعمل على تذليل الصعوبات التي قد تعترض عدول الخزينة أثناء عملية التبليغ.
- تقديم الدعم والمساندة في مهمة الاستخلاص لقباضات الديوانة وتكليف وتخصيص عدول الخزينة للقيام بأعمال تتبع الديون الديوانية.
- دفع عملية استخلاص ديون أملاك الدولة والمتابعة والتنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.
- مواصلة العمل على إرساء بروتوكول لتبادل المعطيات مع وزارة العدل فيما يتعلق بتسجيل الأحكام والقرارات القضائية والخطايا والعقوبات المالية لتحسين استخلاص معالم التسجيل المستوجبة على الأحكام والقرارات وكذلك الخطايا والعقوبات المالية.
- الانطلاق في إعداد التصور حول الحلول الفنية لتشبيك منظومة "رفيق" ومنظومة "سندة" بهدف تألية عملية الاعتراض الإداري.
- القيام بعدة دورات تكوينية حول عدة مواضيع تهم الاستخلاص كطرح الديون العمومية، والاستخلاص في إطار الإجراءات الجماعية وتسجيل واستخلاص القرارات العدلية.

المؤشر 4.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
	-	93.02%	1226.3	1318.3	1134	1168.9	مليون دينار
2023	100%		93.02%	100	91%	100.1%	نسبة مائوية ⁽³⁾

(3) تم احتساب مؤشرات الإنجازات مقارنة بالتقديرات الأولية.

تم خلال سنة 2021، تسجيل تحسن ملحوظ في المبالغ المستخلصة من تقديرات موارد الجماعات المحلية بعد التراجع الذي شهدته سنة 2020 حيث تم استخلاص مبلغ **1226.3** م.د من موارد العنوان الأول للجماعات المحلية سنة 2021 مقارنة بـ **1134** م.د سنة 2020.

إلا أنه ومقارنة بتقديرات ميزانيات الجماعات التي تم ضبطها باستخلاص **1318.3** م.د فان نسبة الانجاز بلغت **93.02%** ويعود ذلك لضعف المردود على مستوى إستخلاص بعض المعاليم بالنظر للوضعية الدقيقة للبلاد.

ويبين الجدول التالي نسبة تطور استخلاص مختلف المعاليم من سنة **2020 إلى 2021:**

بيان الموارد	التقديرات النهائية 2021	2020	نسبة انجاز التقديرات
- المعلوم على العقارات المبنية	559,	34.8	73.17%
- المعلوم على الأراضي غير المبنية	32,1	29.7	102.18%
- المعلوم على المؤسسات	353.8	309	104%
-المعاليم الموظفة على الأسواق	67,6	58.8	127.66%
- معاليم الاكزية و المعدات	47	31.2	70.2%
-معاليم أخرى مختلفة	745	670.5	89%
جملة موارد العنوان الأول	1318,3	1134	93.02%

شهد استخلاص المعلوم على العقارات المبنية تطورا من **34.8** م.د إلى **40.9** م.د سنة 2021 ولكنها لم تتجاوز التقديرات السنوية المقدرة بـ **55.9** م.د.

وشهد كذلك استخلاص المعلوم على العقارات الغير مبنية تطورا من **29.7** م.د إلى **32.8** م.د سنة 2021 وتجاوزت التقديرات السنوية المقدرة بـ **32.1** م.د .

كما هو الحال كذلك بالنسبة لاستخلاص المعاليم الموظفة على الأسواق التي شهدت ارتفاعا من **58.8** م.د سنة 2020 إلى **86.3** م.د سنة 2021 بنسبة انجاز لتقديرات تقدر بـ **106.56%**.

أما بالنسبة لمعاليم الأكرزية والمعدات فقد تم تحقيق **33.4** م.د سنة 2021 مقابل **31.2** م.د سنة 2020 وهو أي ما يمثل **70%** من تقديرات الميزانية.

وقد تم ذلك من خلال جملة من الأنشطة والإجراءات المتخذة المتمثلة في:

- متابعة الوضع المالي لميزانيات الجماعات المحلية.
 - المتابعة الدورية لنتائج استخلاص المعاليم البلدية وخاصة منها المثقلة.
 - متابعة التثقيلات وتطور نسق استخلاصها ومساندة قباض الجماعات المحلية في ذلك.
 - مواصلة العمل على تعميم استعمال المنظومة GRB بجميع البلديات بالتنسيق مع مصالح البلديات.
 - تنظيم أيام تكوينية لفائدة محاسبي الجماعات المحلية حول استخلاص الديون المثقلة وإجراءات الاستخلاص والتنسيق في ذلك مع الجماعات المعنية للجماعات المحلية.
- إلا انه هناك بعض الإشكاليات المعترضة في تحقيق الهدف:
- عدم دقة المعطيات المضمنة بجداول التحصيل.
 - عدم توفر منظومات معلوماتية تمكن البلديات من تنمية استخلاصاتها ومواردها.
- ومن جملة الإجراءات المقترحة لتجاوز الإشكاليات:

- تحسين جودة المعطيات المضمنة بجداول التحصيل بالتنسيق مع البلديات للقيام بتعيين المعطيات حول المدنيين.
- تركيز منظومة معلوماتية تمكن من توفير معطيات دقيقة ومحينة عن وضعية المطالبين بالأداء البلدي.

الهدف الاستراتيجي 2.0.3 : احكام تأدية النفقات العمومية

تعمل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على تأدية النفقات العمومية المرخص فيها بقانون المالية في أسرع الأجل إلى مستحقها. وقد تم خلال سنة 2021 تحقيق الهدف المأمول.

المؤشر 1.2.0.3: معدل آجال تأدية النفقات العمومية لدى المحاسبين العموميين

القيمة المستهدفة 2023	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر
5	100%	5	5	5	5	4,72	يوم (1)

(1): الأجل الفاصلة بين إحالة الأمر بالصرف ومؤيداته من قبل الأمر بالصرف وبين تاريخ التأشير من قبل المحاسب العمومي.

تمت المحافظة سنة 2021 على التوالي على معدل آجال التأشير على النفقات العمومية المقدر بـ 5 أيام. وذلك لما يمثله من مجهودات في قيام المحاسب العمومي بمختلف أعمال الرقابة المحاسبية على العدد الهام من أوامر الصرف الواردة على المركز المحاسبي من جهة وإلى الجزء الأهم من أوامر الصرف يرد في نهاية سنة التصرف من جهة أخرى :

وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن أوامر الصرف المؤشر عليها سنة 2021 بلغت 146 422 أمر بالصرف موزعة كالآتي:

- 81 418 أمر بالصرف مؤشر عليه من قبل الأمانة العامة للمصاريف ويمثل %56 من عدد أوامر الصرف المؤشر عليها.

- و 65004 أمر بالصرف مؤشر عليه من قبل أمانات المصاريف لدى الوزارات وتمثل %44 من عدد أوامر الصرف المؤشر عليها.

وعند دراسة فترات ورود أوامر الصرف من قبل أمري الصرف فان حجم أوامر الصرف المؤشر عليها بالنسبة للأمانة العامة للمصاريف:

- خلال السنة إلى حدود تاريخ 31 ديسمبر 2021 بلغت 40464 أمر بالصرف تم التأشير عليها.

- وخلال الفترة التكميلية، 40954 أمر بالصرف تم التأشير عليها.

وهو ما يخلق ضغط كبير على المحاسب العمومي خلال آخر السنة للتأشير على الكم الهائل من أوامر الصرف مقارنة ببداية السنة المالية.

ومن الإشكاليات الأخرى المعترضة في تحقيق الهدف:

- اختلاف طرق أعمال المراقبة والتأشير على الأوامر بالصرف بين مختلف المراكز المحاسبية.

- تعدد الأخطاء شكلا ومضمونا لأوامر الصرف الواردة من قبل أمري الصرف حيث بلغت مذكرات الرفض 2860 مذكرة خلال سنة 2021.

ومن جملة الإجراءات التي تم القيام بها لتجاوز الإشكاليات:

- توحيد طرق أعمال المراقبة والتأشير على الأوامر بالصرف بين مختلف المراكز المحاسبية بتنظيم دورات تكوينية في الغرض.
- التنسيق مع كل هيكل المهمات لتلافي عدم تكرار الأخطاء شكلا ومضمونا وبالتالي التقليل من عدد مذكرات الرفض.
- التنسيق مع مصالح مركز الإعلامية لوزارة المالية حاليا قصد إدراج وظيفة جديدة على منظومة " أدب" من أجل متابعة مذكرات الرفض المدرجة من قبل مصالح المراقبة والتأشير على نفقات الميزانية وتصنيف مذكرات الرفض والمتابعة الدقيقة للنفقات العمومية.

الهدف الاستراتيجي 3.0.3 : تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية

يتمثل دور الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص في توفير معلومة محاسبية موثوق بها أي أنه يتم إعداد حسابات مختلف المراكز المحاسبية وفق الإجراءات القانونية والترتيبية الجاري بها العمل مع ضمان خلوها من الأخطاء والإغفالات التي من شأنها أن تحل بجودة المعلومة المحاسبية. يتم استغلال المعلومات المحاسبية بما يتناسب مع مسالك اتخاذ القرار ومختلف نظم الرقابة الإدارية والقضائية والسياسية. وقد تمت المحافظة على نفس نتائج السنة الفارطة.

المؤشر 1.3.0.3: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021	إنجازات 2020	إنجازات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر
2023	96	%99	95	96	95	94	94.10	نسبة مائوية

سجلت نسبة مطابقة الحسابات نفس نسق سنة 2020 حيث تم تسجيل 95% سنة 2021 على التوالي، ويعود ذلك إلى إبلاء أعمال الرقابة والمراجعة الأهمية القصوى. حيث مكنت أعمال مراجعة الحسابات من اكتشاف أخطاء تطلبت إتخاذ إجراءات تصحيحية لضمان صحة الحسابات.

ويتم ذلك من خلال تكثيف أعمال الرقابة المحاسبية على مستوى أمانات المال الجهوية والتركيز على التّحسيس بخطورة الأخطاء من خلال عمليات التأطير والمتابعة وإصدار مذكرات توضيحية حول الإجراءات المحاسبية الاستثنائية.

كما إنخرطت الإدارة العامة منذ سنوات في تطوير نظامها المحاسبي حسب مقتضيات القانون الأساسي للميزانية والتي سيتم إعتماها بالإضافة للمحاسبة الميزانية والمحاسبة العامة والتحليلية.

وقد تم تقديم مشروع تنقيح الفصل 72 من القانون الأساسي للميزانية قصد تعديل الأجل القانوني لتقديم قوائمها المالية وفق نظام المحاسبة العامة إلى أجل سنة 2028. علما وأن هذا المشروع يتضمن إرساء الرقابة المحاسبية الداخلية للتحكم في المخاطر المحاسبية وتقديم قوائم مالية ذات جودة للمصادقة من قبل محكمة المحاسبات.

ومن جملة الإجراءات المنجزة والمقترحة لتجاوز الإشكاليات:

- تدعيم القدرات البشرية عبر التكوين في مجال مسك المحاسبة حيث تم خلال سنة 2021، مواصلة العمل على تكوين الأعوان والإطارات في مجال مسك الحسابات وإعداد حسابات التصرف والحسابات المالية.
- كما تم العمل على تعميم استعمال المنظومات الخاصة بمسك حسابات الدولة بتركيز منظومة "رفيق" لدى قباض الديوانة لمسك الحسابات آليا واستخراج الوثائق المحاسبية لمراكزهم المحاسبية.

الهدف الاستراتيجي 4.0.3 : تحسين جودة الخدمات

يتمثل هذا الهدف في تحسين جودة الخدمات المسداة والارتقاء بأداء الإدارة إلى مستوى أفضل من خلال تحسين استقبال المواطنين وتقليص وقت انتظارهم أمام شبابيك القباضات وتوفير وسائل الدفع الإلكتروني لتسهيل القيام بالعمليات المالية للمطالبيين بالأداء بمختلف القباضات المالية. وقد تم تحقيق الهدف نسبيا.

المؤشر 1.4.0.3: معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	تقديرات 2021	إنجازات 2020	إنجازات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر
2023	5	100%	5	5	5	4.7	دقيقة

تمت المحافظة على معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية على التوالي خلال سنة 2021، بمعدل 5 دقائق ويمثل هذا المعدل معدل مدة الانتظار خارج أيام الذروة (hors périodes des échéances) والتي تشهد اكتظاظا هاما للمطالبيين بالأداء لإيداع التصاريح الجبائية بالقباضات المالية. ولذا، يسعى البرنامج إلى تطوير وتوسيع مجال تطبيق الإيداع الآلي للتصاريح عن بعد للتقليل من الضغط على القباضات المالية من جهة ولتحسين جودة الخدمات من جهة أخرى.

المؤشر 2.4.0.3: عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني

السنة	القيمة المستهدفة	تقديرات 2022	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر
2023	-	(362)	%32.7	+31 (266)	+104 (339)	131+ (235)	104	-	العدد

تم خلال سنة 2021، مواصلة تجهيز الدفعة الثالثة من القباضات المالية بمطرفيات الدفع الإلكتروني لتصبح عددها 266 قباضة مجهزة مع العلم وأنه قد تم تعزيز بعض القباضات المالية كالقباضة المالية بالبحيرة والشرقية وحي المهرجان والمنزه السادس بمطرفيات إضافية نظرا للإقبال الهام لاستعمالها. إلا أنه في مناطق أخرى قد لوحظ عزوف عن استعمال مطرفيات الدفع من قبل المدينين والمواطنين. وقصد تجاوز هذه الإشكاليات يتم العمل على تحسيس المواطنين والمطالبين بالأداء بأهمية استعمال وسائل الدفع الإلكتروني.

ومن الإشكاليات المعترضة لتحقيق الهدف:

-كلفة الآلات الموزعة لبطاقات الأولوية.

-عدم إقبال المواطنين بكثافة على الإيداع الآلي للتصاريح الجبائية والخاص عن بعد وعلى الخدمات عن بعد المتوفرة والتي يتم العمل على تطويرها.

ومن جملة الإجراءات المنجزة والمقترحة لتجاوز الإشكاليات:

- تم العمل خلال سنة 2021 بتجهيز 7 قباضات مالية موزعة على 7 أمانات مال جهوية بالتطبيقات الخاصة باحتساب المؤشر (صفاقس وسوسة والمنستير ونابل وتونس3 وتونس1) وسيتم مواصلة العمل على تجهيز الجهات الأخرى في السنوات المقبلة.
- تمكين المواطنين مستقبلا من آلية "الحصول عن موعد عن بعد" للقيام بالخدمة بالقباضات المالية.
- العمل على رقمنة الخدمات المقدمة من قبل القباضات المالية.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

تم تنفيذ ميزانية برنامج المحاسبة العمومية بعنوان سنة 2021 المقدرة دفعا بـ 285229 أ.د على النحو التالي:

- ✓ **نفقات التأجير:** تم رصد اعتمادات تقدر بـ 258 021 أ.د. بنسبة 89.69% من جملة اعتمادات البرنامج وتم استهلاك 257 169 أ.د بنسبة انجاز 99.68%.
- ✓ **نفقات التسيير:** تم رصد اعتمادات تقدر بـ 12 595 أ.د. بنسبة 5.22% من جملة اعتمادات البرنامج وتم استهلاك 14 692 أ.د بنسبة انجاز 117% حيث تم طلب اعتمادات تكميلية قصد مجابهة النفقات التالية:

- معدات التصرف الإداري.

- لوازم المكاتب.
- شراء اللوازم والمعدات وتأثيث الإدارة.
- مستلزمات الوقاية والسلامة المهنية والتي تم صرفها للوقاية من انتشار الكوفيد-19 بلغت ما يقارب 400 أ.د .

✓ **نفقات التدخلات:** تم رصد اعتمادات تقدر بـ 23 أ.د تم استهلاك 13 أ.د بنسبة انجاز %56,52.

نفقات الاستثمار: تم رصد اعتمادات تقدر بـ 14 590 أ.د بنسبة %5.07 من جملة إعتمادات البرنامج وتم استهلاك 8373 أ.د بنسبة انجاز %57 حيث تم من خلالها استئناف المشاريع المتواصلة نذكر من بينها أهم المشاريع:

- بناء مجمع المالية بأحمد التليلي بتطووين بكلفة تقدر بـ 1 150 أ.د.
 - توسيع مقر أمانة المال الجهوية بجنوبة بكلفة تقدر بـ 783 أ.د.
 - بناء مجمع المالية بالشراردة بالقيروان بكلفة تقدر بـ 750 أ.د.
 - بناء مجمع المالية بالصخيرة بكلفة تقدر بـ 700 أ.د قصد تعويض نفقات الكراءات للمقرات الموجودة.
- لابد من الإشارة إلى أن مبالغ الاعتمادات التي لم يتم صرفها يعود إلى جملة من المشاريع المعطلة نذكر منها مشروع بناء قصر المالية بنهج انقلترا بكلفة تقديرية تقدر بـ 4870 أ.د والذي تم رصد اعتمادات على تصرف سنة 2021 بخصوصه لم يتم إلى هذا التاريخ الشروع به نظرا إلى عدم الحصول على رخصة البناء الخاصة به.

تبلغ بذلك جملة نفقات البرنامج المنجزة دفعا لسنة 2021، ما قدره 280 247 أ.د أي بنسبة انجاز تقدر بـ 98%.

ويبين الجدولين عدد 1 و 2 الموالين تنفيذ ميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة وحسب أنشطة البرنامج (اعتمادات الدفع) والتي عددها 4.

جدول عدد 1:

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة**

الوحدة: ألف دينار

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2021	تقديرات 2021	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)	2-	ق. م التكميلي 1-		
99.68%	-852	257 169	258021	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير
117%	2097	14692	12595	اعتمادات الدفع	نفقات التسيير
57%	-10	13	23	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
57%	-10	13	23	اعتمادات الدفع	
117%	2523	17113	14590	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
57%	-6217	8373	14590	اعتمادات الدفع	
0%	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
0%	0	0	0	اعتمادات الدفع	
101%	3890	289119	285229	اعتمادات التعهد	المجموع
98%	-4982	280247	285229	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد 2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب الأنشطة (إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيــــــــان الأنشطة	تقديرات 2021 ق.م تكملي 1-	إنجازات 2021 2-	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نشاط عدد 1 القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الوطني	33921	25428	-8493	75%
نشاط عدد 2 تأدية نفقات ميزانية الدولة	7484	7375	-109	99%
نشاط عدد 3 التجميع المحاسبي وضبط حسابية الدولة لآخر السنة	5327	4948	-379	93%
نشاط عدد 4 القيادة والتنسيق بين المراكز المحاسبية على المستوى الجهوي	238497	242496	3999	102%
المجموع	285 229	280 247	-4 982	98%

(* يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"
* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

برنامج مصالح الميزانية

برنامج: مصالح الميزانية

رئيس البرنامج: السيدة درصاف الكويس

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 28 جويلية 2020

1- نتائج أداء البرنامج:

يضطلع برنامج "مصالح الميزانية" بدور أساسي في وضع السياسات الاقتصادية والمالية للبلاد وضبط تقديرات ميزانية الدولة والسهر على متابعة تنفيذها. ويتم ذلك في إطار قانون المالية وبالاستناد إلى مخططات التنمية والميزان الاقتصادي وعلى أساس برمجة متوسطة المدى. ويساهم في إرساء الركائز والأسس القانونية لمنظومة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف. وذلك لضمان توازن ميزانية الدولة من خلال متابعة تطورها على مستوى الموارد والنفقات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الانضباط في الميزانية وحوكمة التصرف في الموارد.

وترتكز إستراتيجية برنامج مصالح الميزانية أساسا على المحاور التالية:

- تطوير جودة تقديرات موارد ونفقات الدولة على المدى المتوسط بهدف مزيد التحكم في التوازنات العامة للمالية العمومية.
- متابعة تطور موارد الدولة وترشيد النفقات بهدف توظيفها للنفقات الاستثمارية لدعم مسار التنمية الجهوية وتمويل المشاريع ذات القيمة المضافة خاصة بالجهات.
- قيادة وتنسيق الأعمال المتعلقة بتطبيق الأحكام التي جاء بها القانون الأساسي للميزانية.
- مزيد تكريس الشفافية بنشر كل المعطيات والبيانات المتعلقة بالميزانية مما يمكن من تقييم حسن توظيف الأموال العمومية لتحقيق الأهداف المرسومة ومقارنتها بالنتائج المحققة فعليا.

الهدف الاستراتيجي 1.1.4 : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة

يكتسي ضبط تقديرات ميزانية الدولة أهمية بالغة في تحديد الإمكانيات والموارد المالية المتاحة التي يمكن تعبئتها لتحديد مستوى الإنفاق وتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية في إطار قانون المالية والميزان الاقتصادي ويهدف إلى الحفاظ على سلامة التوازنات المالية للدولة وديمومة الميزانية.

ويرتبط هدف "تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة" ارتباطا وثيقا بتطور الوضع الاقتصادي التونسي نتيجة تواصل تداعيات الأزمة الصحية العالمية من جهة وتذبذب الأسعار العالمية للنفط (بلوغ معدل سعر النفط 70.7 دولارًا للبرميل مقابل تقديرات أولية بـ45 دولار للبرميل) باعتبار تأثيراته على الفرضيات التي تم على أساسها إعداد ميزانية الدولة على مستوى الموارد والنفقات وكذلك نتيجة الإجراءات الاستثنائية المتخذة لمجابهة تداعيات الأزمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

واعتبارا للنتائج المحققة في مؤشرات قيس هدف "تطور جودة تقديرات ميزانية الدولة" خاصة منها المتعلقة بمؤشر "الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية" الذي سجل تحسنا في الأداء و مؤشر "الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار"، تم إجمالا تسجيل تراجع في تحقيق هذا الهدف.

المؤشر 1.1. 1.4 : الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	2	157	1.9	3	17	6.3	%

بلغ مؤشر الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية 1.9 % سنة 2021 مقابل 3 % مقدرة بالبرنامج السنوي للأداء لسنة 2021 أي أن الإنجازات بلغت 157% وهو ما يدل على تحسن الأداء بما أن الهدف هو تقليص الفارق بين التقديرات والإنجازات في المداخل الجبائية أي كلما تراجع قيمة المؤشر كلما تحسن الأداء.

وتجدر الإشارة إلى أنه لتدارك هذا الفارق بين التقديرات والإنجازات في المداخل الجبائية تم اللجوء إلى قانون مالية تعديلي في سنة 2021 لتحسن قيمة المؤشر إلى 1.4 %.

المؤشر 1.4.2.1 : الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	0	0.53	19	0.1	3	5.2	%

بلغ مؤشر الفارق بين التقديرات والانجازات في نفقات الاستثمار 19% في سنة 2021 مقابل 0.1% مقدرة بالمشروع السنوي للأداء أي بنسبة إنجاز قدرها 0.53 % وهو ما يدل على تراجع الأداء. يعود هذا التراجع إلى الفارق المسجل في نسبة إنجاز نفقات الاستثمار مقارنة بالإتمادات المرسمة ضمن قانون المالية التعديلي لسنة 2021. حيث قدرت النفقات المرسمة بـ 4046 م د مقابل نفقات منجزة قدرها 3287 م د أي بفارق بالنقص قدره 759 م د ونسبة إنجاز قدرها 19- % . وتتوزع الاعتمادات الغير منجزة كما يلي:

✓ 300 م د : مرصودة على الموارد العامة للميزانية

✓ 459 م د : مرصودة عن طريق قروض خارجية موظفة.

على الرغم من تحسن نسبة الانجاز في عدد هام من القطاعات منها خاصة الفلاحة والداخلية والدفاع الوطني والتعليم العالي والتربية، إلا أنه تم تسجيل تراجع في الإنجاز بالنسبة لبعض القطاعات الأخرى التي تقوم

بنتفيذ مشاريع كبرى مما أدى إلى التراجع في جودة المؤشر. حيث تم تسجيل تراجع في انجاز نفقات الاستثمار لمهمة التجهيز والإسكان والتهئية الترابية بـ 14.3% بالنسبة للمشاريع الممولة على الموارد العامة للميزانية و38.5% بالنسبة للمشاريع الممولة عن طريق قروض خارجية موظفة ولمهمة الصحة بـ 30.6% بالنسبة للمشاريع الممولة على الموارد العامة للميزانية و88% بالنسبة للمشاريع الممولة عن طريق قروض خارجية موظفة.

هذا ويتم سنويا عند إعداد مشروع ميزانية الدولة وفي إطار التوازنات العامة للميزانية، إعطاء الأولوية للبرامج والمشاريع المتواصلة والمعطلة لاستكمالها.

الهدف الاستراتيجي 2.1.4 : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد

بصفة إجمالية، يرتبط تحقيق هدف "تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد" بفرق العمل التي تم إحداثها والتي شهدت تفاوت في نسق أعمالها باعتبار ارتباط بعض منها بتعاون فني وبآجال مضبوطة. واعتبارا للنتائج المحققة في مؤشري قيس هذا الهدف، تم تسجيل تراجع نسبي مرده عدم تحقيق تقدم في انجاز المؤشر المتعلق بالحسابات الخاصة وهو ما يتطلب مراجعة لفاعلية هذا المؤشر.

المؤشر 1.2.1.4 : نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	100	83	50	60	50	50	%

تمت المحافظة على نسبة 50% من الحسابات الخاصة التي توظف مواردها لتغطية نفقات ذات صلة بطبيعتها. وباعتبار عدم التقدم في إنجاز هذا المؤشر مقارنة بالسنوات السابقة، سيتم إعادة تشكيل فريق يتولى تحديد برنامج جديد يتم من خلاله جرد للنصوص المحدثة للحسابات الخاصة ودراسة مدى ملائمة مواردها مع طبيعة تدخلاتها أو طبيعة إحداثها وكذلك تطور الموارد والنفقات وتقديم التوصيات اللازمة بهدف التقليل من عددها أو إيجاد الصيغة المناسبة لملائمتها مع أحكام القانون الأساسي للميزانية. ووفقا لتقديرات المشروع السنوي للأداء لسنة 2022، تم توقع نسبة انجاز قدرها 70% و80% و90% تباعا في سنوات 2022 و2023 و2024.

المؤشر 1.4.2.2 : نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2021	100	100	100	100	86	80	%

تم الانتهاء من الأعمال المتعلقة بإعداد مشروع التبويب الميزانياتي وذلك بعد مراجعته قصد مزيد تفصيله واستغلاله عند تنفيذ النفقة العمومية.

هذا وقد تم التعاقد مع مكتب دراسات قصد تقييم مشروع التبويب المقترح لإعداد النسخة النهائية والمصادقة عليها. وسيتم تطبيقه بعد الانتهاء من تركيز النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية.
الهدف الاستراتيجي 3.1.4 : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية

يتنزل الهدف ضمن المحور الإستراتيجي "مزيد تكريس الشفافية بنشر كل المعطيات والبيانات المتعلقة بالميزانية مما يمكن من تقييم حسن توظيف الأموال العمومية لتحقيق الأهداف المرسومة ومقارنتها بالنتائج المحققة فعليا". وقد أصدرت المنظمة الدولية للشراكة (International Budget Partnership, IBP) في جوان 2022 النتائج الخاصة بتصنيف تونس حسب مؤشر الميزانية المفتوحة (Open Budget Index) الذي يعتبر أهم مؤشر على المستوى الدولي لتقييم شفافية الميزانيات العمومية في أكثر من 100 دولة في العالم. وقد حلت تونس المرتبة 71 من بين 117 دولة شملتها الدراسة و42 نقطة، مسجلة تقدما بـ7 نقاط و11 مرتبة على المستوى العالمي مقارنة بنتائج الدراسة السابقة التي صدرت سنة 2019.

المؤشر 1.3.1.4 : أجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	35	61	57	35	55	58	يوم

بلغ المعدل السنوي لعدد الأيام لنشر النتائج الشهرية لتنفيذ ميزانية الدولة 57 يوما مقابل 35 يوما مقدرة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021 أي أن التقديرات تجاوزت الإنجازات بـ61% وهو ما يدل على تراجع الأداء.

وتجدر الإشارة إلى أن دورة إعداد التقارير تمر بعدد المراحل وتضم عديد المتدخلين من خارج الإدارة وخارج البرنامج وهو ما يفسر المدة الزمنية الهامة نسبيا لإعدادها ونشرها.

المؤشر 2.3.1.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	3	75	4	3	4.1	4.8	شهر

بلغ المؤشر المتعلق بأجال نشر التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة 4 أشهر مقابل 3 أشهر مقدرة في إطار المشروع السنوي للأداء لسنة 2021 أي أن الإنجازات بلغت 75% وهو ما يدل على تراجع الأداء. ويعود هذا التراجع في الأداء إلى أن إعداد النشرة الشهرية لمتابعة تنفيذ ميزانية الدولة والتقرير النصف سنوي لميزانية الدولة يمر بعدد المراحل ويتطلب الكثير من المعطيات من خارج البرنامج وخارج المهمة، لا سيما الإدارة العامة للدين العمومي والمعهد الوطني للإحصاء، وذلك قصد تقديم المعلومة الدقيقة والتحليل المناسبة وتكريس مزيد من الشفافية في المالية العمومية.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت الاعتمادات المنجزة لبرنامج مصالح الميزانية 8 545 أ د تعهدا و 8 377 أ د دفعا في سنة 2021 مقابل اعتمادات مرصودة ضمن قانون المالية التعديلي قدرها 8 724 أ د تعهدا و 8 751 أ د دفعا أي بنسبة إنجاز قدرها 98% تعهدا و 96% دفعا. وتتوزع حسب طبيعة النفقة كما يلي:

جدول عدد 1
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021	بيــــــــان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)		ق. م التكميلي (1)		
99%	-50	7812	7862	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
99%	-88	7774	7862	اعتمادات الدفع	
112%	77	731	654	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
92%	-53	601	654	اعتمادات الدفع	
—	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
—	0	0	0	اعتمادات الدفع	
1%	-206	2	208	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
1%	-233	2	235	اعتمادات الدفع	
—	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
—	0	0	0	اعتمادات الدفع	
98%	-179	8 545	8724	اعتمادات التعهد	المجموع
96%	-374	8377	8751	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

وتفسر نسبة الإنجاز المحققة في سنة 2021 لميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة كما يلي:

- **نفقات التأجير:** بلغت نسبة إنجاز نفقات التأجير لبرنامج مصالح الميزانية 99% مقارنة بالتقديرات. يجدر التذكير بأنه تم بمقتضى قانون المالية التعديلي لسنة 2021 إعادة توزيع نفقات التأجير لمهمة المالية بين البرامج. إذ تم التخفيض في نفقات برنامج مصالح الميزانية بـ 180 أ د وذلك بعد إعادة احتساب الحاجيات الفعلية نتيجة تأجيل تفعيل بعض التراخيص على غرار الترقيات.

■ **نفقات التسيير:** بلغت نسبة استهلاك اعتمادات نفقات التسيير 92% من جملة التقديرات بفارق سلبي قدره 53 أ د مقارنة بقانون المالية التعديلي. حيث لم تتمكن المصالح المالية في موفى سنة 2021 من انجاز (دفعاً) بعض التعهدات التي قامت بها. حيث بلغت جملة التعهدات 112% من جملة الاعتمادات المسندة ضمن قانون المالية التعديلي وذلك باعتبار أنه تم خلال السنة رصد اعتمادات تكميلية قدرها 104 أ د لتسديد النقص في كلفة شراء الوقود لفائدة الإطارات المكلفة بالخطط الوظيفية.

■ **نفقات التدخل:** لم يتم ترسيم اعتمادات ضمن قسم نفقات التدخل لبرنامج مصالح الميزانية.

■ **نفقات الاستثمار:** تم انجاز 1% فقط من جملة الاعتمادات المرسمة المتعلقة باقتناء آلات تابعة. وتفسر هذه النسبة بما يلي:

● بالنسبة لتنفيذ أشغال تهيئة وصيانة مقر الوزارة بالقصبة: تم إلى موفى السنة الانتهاء من الإجراءات المتعلقة بطلب العروض وإسناد الصفقة. كما تم في الغرض إسناد اعتماد تكميلي قدره 533,400 أ د تعهداً لتسديد الفارق في الكلفة لهذا المشروع وتم التعهد بالأشغال في بداية سنة 2022.

● فيما يتعلق بالبرامج الإعلامية: تم خلال السنة الشروع في الإجراءات المتعلقة بطلب العروض بعد تجميع برنامجي سنة 2020 و 2021. غير أن عدم إيفاء المزود بتعهداته حال دون إتمام الصفقة وتأجيل تنفيذها إلى سنة 2022.

● بالنسبة لاقتناء وسائل النقل تم تأجيل تنفيذها إلى سنة 2022 باعتبار تعطل الإجراءات المتعلقة بطلب العروض.

■ **نفقات العمليات المالية:** لم يتم ترسيم اعتمادات ضمن قسم نفقات العمليات المالية لبرنامج مصالح الميزانية.

كما تتوزع حسب الأنشطة كما يلي:

جدول عدد 2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة (إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيــــــــان الأنشطة	تقديرات 2021 ق. م أصلي أو تكميلي (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نشاط عدد 1 إدارة ميزانية الدولة	7976	7644	-332	96%
نشاط عدد 2 قيادة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد	775	733	-42	95%
المجموع	8751	8377	-374	96%

على مستوى الأنشطة، تم تسجيل تقارب في نسب الإنجاز لكل نشاط مقارنة بتقديرات سنة 2021. بالنسبة للعلاقة بين تطور الأداء وتطور ميزانية البرنامج حسب الأنشطة: لا يرتبط أداء البرنامج بصفة مباشرة بتطور النفقات حسب الأنشطة بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدعائم الأنشطة التي تهدف أساساً إلى تحسين أداء الموارد البشرية من خلال تحسين نسق أعمال فرق العمل المحدثة لتحقيق بعض مؤشرات البرنامج من جهة وتنظيم دورات تكوينية واكتساب خبرات في إطار تعاون فني مع مؤسسات الخبرة الأجنبية من جهة أخرى.

برنامج الدين العمومي

برنامج عدد 05: الدين العمومي

رئيس البرنامج: كوثر بابية

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: جانفي 2015

1- نتائج أداء البرنامج:

يوظف برنامج الدين العمومي بمهمة أساسية تتمثل في التصرف في الدين العمومي وسيولة الخزينة. ويقوم البرنامج بدور محوري في تنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية للبلاد وذلك عن طريق المشاركة في إعداد ميزانية الدولة فيما يتعلق بالدين العمومي من خلال وضع تقديرات موارد الاقتراض الداخلية والخارجية وخدمة الدين وقائم الدين العمومي، كما يسعى إلى تعبئة موارد الاقتراض اللازمة لتمويل حاجيات ميزانية الدولة والموازنة بين كلفة الاقتراض والمخاطر المتعلقة بها.

تتمحور مهمة "التصرف في الدين العمومي وسيولة الخزينة" بشكل أساسي حول:

- تعبئة موارد الاقتراض اللازمة لتمويل حاجيات ميزانية الدولة وضمان سيولة الحساب الجاري للخزينة،
- التحكم في كلفة الدين العمومي وتحسين آليات التصرف في المخاطر المرتبطة به، مع السعي إلى تحقيق استقرار نسبة المديونية في مستوى يضمن استمرارية المالية العمومية،
- العمل على تطوير وتنشيط السوق الداخلية لرقاع الخزينة بهدف التقليل من مخاطر إعادة التمويل وخاصة تعزيز مناب الدين الداخلي بهدف التقليل من مخاطر الصرف.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار أن مركز الإعلامية لوزارة المالية يمثل الفاعل الأساسي في المساعدة على تنفيذ إستراتيجية الدين باعتبار أن التصرف في الدين الخارجي يتم عبر منظومة "سياد" ومناقصات رقاغ الخزينة تتم عبر منصة إلكترونية "منظومة رقاغ الخزينة" كما يقوم مركز الإعلامية لوزارة المالية حالياً بالتعاون مع الإدارتين العامتين للبرنامج بتطوير منظومة الدين الحالية من الناحية التقنية والتكنولوجيا المستعملة ومن حيث وظائفها وذلك في إطار مشروع FAST لتطوير منظومات المالية العمومية.

الهدف 1.1.5: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره:

يعتبر تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره من أهم أولويات برنامج الدين العمومي ويتم السعي لذلك من خلال المراوحة بين مختلف مصادر التمويل المتوفرة قصد الموازنة بين كلفة الاقتراض والمخاطر المتعلقة به في أن واحد.

وتعد حافطة الدين العمومي عرضة لعدد المخاطر (مخاطر نسب الفائدة، مخاطر الصرف، ومخاطر إعادة التمويل) التي تؤثر سلباً على تطور حجم الدين وكلفته ويتعين على هيكل الدين العمومي السهر على حسن التصرف في هذه المخاطر وذلك عن طريق:

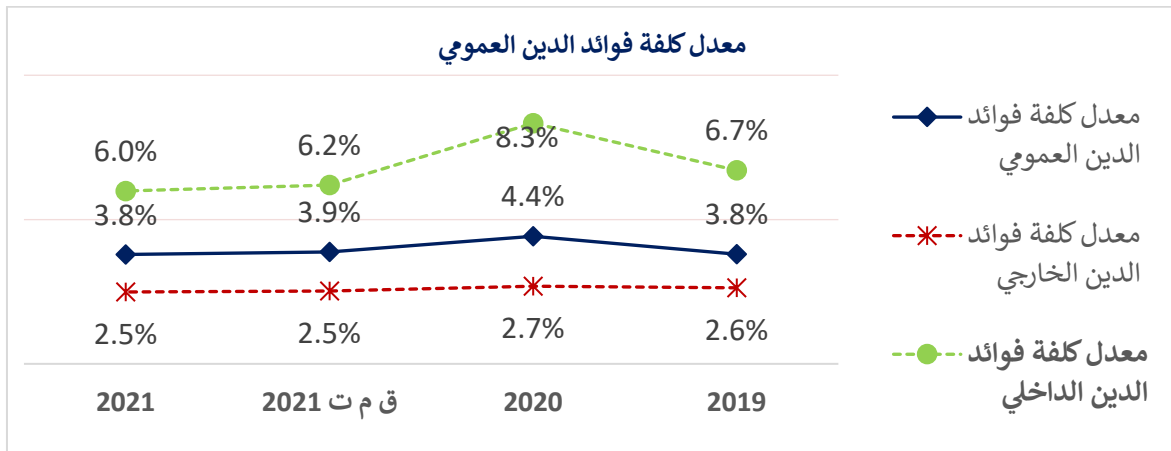
- السعي للتحكم في مخاطر الصرف عبر تعزيز مناب الدين الداخلي بالدينار وتفضيل الأورو كعملة تداين بالنسبة للقروض الخارجية وذلك لضمان التغطية الطبيعية لمخاطر الصرف،
- السعي للتخفيض من مخاطر نسب الفائدة المرتبطة بالقروض ذات نسب الفائدة المتغيرة،
- السعي للتحكم في مخاطر إعادة التمويل من خلال الترفيع قدر الإمكان في مدة السداد ومحاولة تفادي الدين قصير المدى.

واجهت البلاد التونسية خلال الفترة 2020-2021 تحديات اقتصادية تعمقت بشدة مع انتشار وباء فيروس كورونا المستجد. حيث أدت الأزمة الصحية وتداعياتها المالية والاقتصادية إلى تراجع مهم لموارد الدولة وزيادة كبيرة في عجز الميزانية تحملت محفظة الدين العمومي أعباءها ومخاطرها، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المديونية إلى 79.36% من إجمالي الناتج المحلي نهاية سنة 2021.

حققت المؤشرات المتعلقة بهدف تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره نتائج متفاوتة خلال سنة 2021 حيث تحسنت إنجازات بعض المؤشرات مقارنة بالتقديرات المضمنة بالمشروع السنوي للأداء بصفة ملحوظة خاصة معدل كلفة فوائد الدين العمومي ومناوب الدين الداخلي من الدين العمومي ومناوب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة، بينما تواصل تراجع نسب إنجاز مؤشر مخاطر إعادة تمويل الدين العمومي المتمثل في معدل مدة سداد الدين العمومي.

المؤشر 1.1.1.5 معدل تكلفة الدين العمومي							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)\(2) ¹	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	%4.9	%118.4	%3.8	%4.5	%4.4	%3.8	%

انخفض معدل كلفة فوائد الدين العمومي من 4.4% سنة 2020 إلى 3.8% سنة 2021، مما يبين النجاح في التحكم في كلفة فوائد الدين المنجزة في مستوى أقل بـ 70 نقطة أساسية (-0.7%) من الكلفة المقدرة بالمشروع السنوي للأداء (4.5%). ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض معدل كلفة فوائد الدين الداخلي إلى 6.0% سنة 2021 مقابل 6.2% مقدرة في قانون المالية التعديلي و8.3% مسجلة سنة 2020 بالإضافة إلى الانخفاض الطفيف لكلفة الدين الخارجي بحوالي 20 نقطة أساسية مقارنة بالسنة السابقة إلى حدود 2.5% سنة 2021 وهي تقريبا نفس النسبة المقدرة للسنة.



من أهم العوامل المساهمة في تخفيض كلفة الدين الداخلي هي تنوع مصادر التمويل الداخلي بالجوء إلى القروض الداخلية بالعملة وإصدار قرض وطني ورقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع بالإضافة إلى رقاع الخزينة 52 أسبوع والتنوع في مدة رقاع الخزينة القابلة للتنظير. كما أن استقرار نسبة الفائدة المديرية للبنك المركزي في حدود 6.25% كامل سنة 2021 مقابل معدل 6.79% سنة 2020، ساهم في التخفيض في كلفة منحة إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظير (الفارق بين أسعار الإصدار والقيمة الاسمية) من 10.9% سنة 2020 إلى 6.1% سنة 2021 مقابل 7% مقدرة في قانون المالية التعديلي للسنة. وتجدر الإشارة أن الاعتماد على مصادر تمويل ذات أجال قصيرة ومتوسطة له نتائج إيجابية في التخفيض في كلفة فوائد الدين الداخلي إلا أنه يؤثر سلبا من خلال التقليل في مدة سداد الدين والترفيف في مخاطر إعادة التمويل.

¹ باعتبار أن مؤشر النجاعة يهدف إلى تقليص كلفة الدين تحتسب نسبة الإنجاز بعملية قسمة التقديرات / الإنجازات

المؤشر 2.1.1.5 مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	%31	%127.1	%39.4	%31	%34.1	%29.7	%

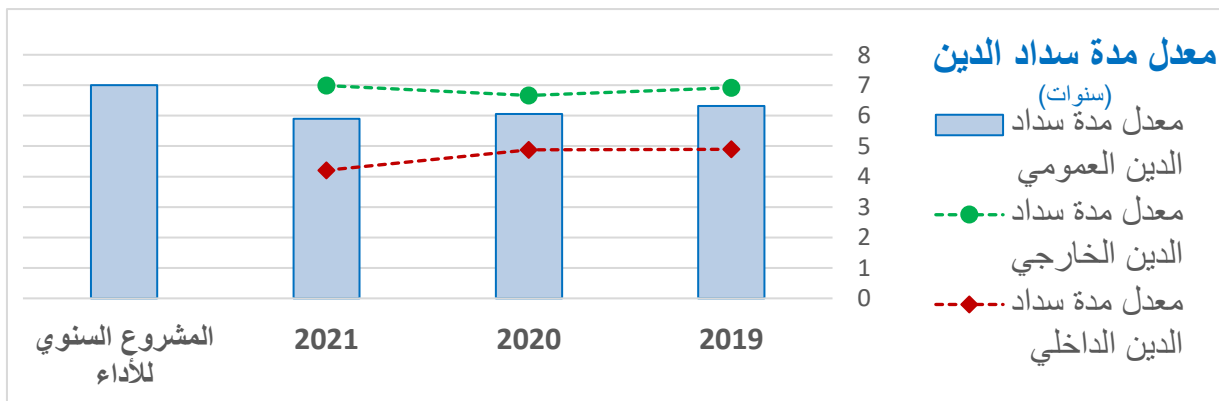
سجل مناب الدين الداخلي من الدين العمومي في سنة 2021 ارتفاعا مقارنة بسنوات 2020 و 2019، ليلعب 39.4% مقابل 37.1% مقدرة في قانون المالية التعديلي لسنة 2021 وقد بلغت نسبة إنجاز هذا المؤشر 127% مقارنة بتقديرات المشروع السنوي للأداء (31%).

ويفسر تطور مناب الدين الداخلي من إجمالي الدين العمومي بارتفاع موارد التمويل الداخلية مقابل تراجع القروض الخارجية خلال سنة 2021، حيث بلغت سحبات القروض الخارجية 7043 م د في نهاية السنة مقابل 11144 م د مقدرة بقانون المالية للسنة.

المؤشر 3.1.1.5 معدل مدة سداد الدين العمومي

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	7	%84.3	5.9	7	6.1	6.3	سنة

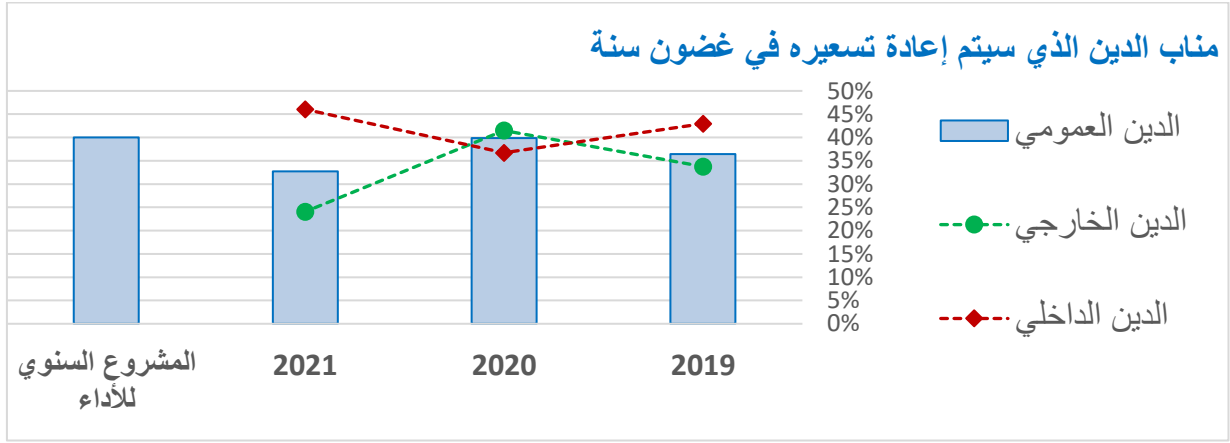
حقق هذا المؤشر نسبة إنجاز في حدود 84.3% حيث تواصل خلال السنوات الأخيرة تراجع معدل مدة سداد الدين العمومي ليلعب حوالي 5.9 سنوات نهاية سنة 2021، ويعود ذلك أساسا إلى تراجع معدل مدة سداد الدين الداخلي التي بلغت أقل من 5 سنوات بسبب إقبال المستثمرين على رفاع الخزينة القابلة للتنظير ذات آجال متوسطة وإلى اللجوء إلى القروض الداخلية بالعملة (متوسطة المدى) وارتفاع حجم إصدار رفاع الخزينة قصيرة المدى 13 و 26 أسبوع التي تمت أواخر سنة 2021 أمام الضغوطات على التمويل الداخلي مقابل تراجع التمويل الخارجي، في المقابل سجل معدل مدة سداد الدين الخارجي خلال الثلاث السنوات الأخيرة استقرارا في مستوى 7 سنوات.



المؤشر 4.1.1.5 مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 ² (1)(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	40	%122.3	32.7	40	39.9	36.5	%

سجل هذا المؤشر تحسنا في الإنجاز سنة 2021، حيث بلغ مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة 32.7% من مجموع الدين العمومي وبالتالي لم يتم تجاوز النسبة القصوى المقدرة بـ 40% حيث تحسن بـ 7.3%، وهو ما يعني أن حوالي 32.7% من حافطة الدين العمومي معرض لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة في غضون سنة واحدة.



ارتفع "مناب الدين الداخلي المعرض لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة في غضون سنة واحدة" إلى مستوى 45% نتيجة للجوء إلى القروض الداخلية بالعملة (متوسطة المدى) وارتفاع حجم إصدار رفاع الخزينة قصيرة المدى سنة 2021 لمواجهة الضغوطات على التمويل الداخلي نظرا لتراجع التمويل الخارجي بالإضافة إلى إصدار جزء من القرض الوطني بنسب فائدة متغيرة.

في المقابل تحسن مؤشر "مخاطر ارتفاع سعر الفائدة في غضون سنة واحدة" بالنسبة للدين الخارجي نتيجة القيام بعملية تثبيت أسعار الفائدة بالنسبة لقروض البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية تقاديا لمخاطر ارتفاع نسب الفائدة المرجعية العالمية.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:

- من أهم الصعوبات التي تعترض تنفيذ إستراتيجية الدين وتحقيق المؤشرات المتوقعة:
- عدم استقرار نسبة عجز الميزانية في حدود مقبولة.
- عدم قدرة الاقتصاد الوطني على خلق الثروة ورفع من الناتج المحلي بنسب تمكن من التخفيض في نسبة المديونية.
- عدم القدرة على تعبئة موارد خارجية بشروط ميسرة وتفاضلية نظرا إلى تدني التقييم السيادي للبلاد التونسية الذي لا يتيح الإلتجاء إلى السوق العالمية وعدم التمكن من إمضاء اتفاق مع صندوق النقد الدولي.
- تقلبات أسعار الفائدة على الأسواق العالمية والسوق النقدية المحلية.

² باعتبار أن مؤشر النجاعة يهدف إلى تقليص المخاطر تحتسب نسبة الإنجاز بعملية قسمة التقديرات / الإنجازات

- تواصل إنزلاق سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات
- عدم التمكن من استعمال أدوات مالية جديدة لتعبئة موارد طويلة الأجل كالصكوك الإسلامية.
- إجمالاً إن مؤشرات الدين العمومي مرتبطة بشديد الارتباط بالتغيرات على مستوى توازنات المالية العمومية وتقديرات ميزانية الدولة عند المصادقة على قانون المالية الأصلي والتعديلي.

الهدف 2.1.5: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة:

يعتبر تطوير السوق المحلية لسندات الدولة وتعزيز نشاطه هدفاً محورياً لبرنامج الدين العمومي، وذلك لغاية توفير التمويلات اللازمة لتغطية حاجيات الميزانية من موارد الاقتراض وتفادي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي باعتبار المخاطر المتعلقة به.

ولقد سجلت المؤشرات المتعلقة بهدف تطوير السوق المحلية لسندات الدولة نتائج استثنائية خلال سنة 2021، ويعود ذلك أساساً:

- للاعتماد بصفة كبيرة على الدين الداخلي لدعم جهود الدولة لتوفير التمويل المطلوب لدعم الميزانية على إثر الأزمة الصحية والاقتصادية وانغلاق السوق الخارجية.
- للجهود المبذولة لتطوير المنظومة الخاصة برقاع الخزينة مع العمل على تطبيق كراس شروط المختصين في رقاع الخزينة.
- حيث استأثرت السوق الداخلية لسندات الدولة في سنة 2021 بنسبة هامة من موارد الاقتراض، إذ تم تعبئة مبلغ 5498.6 مليون دينار بالسوق المالية الداخلية ويتوزع هذا المبلغ كالاتي:
 - 194.4 م د بعنوان رقاع الخزينة 52 أسبوع،
 - 3498.1 م د بعنوان رقاع الخزينة القابلة للتنظيف،
 - 1806.1 م د بعنوان القرض الوطني.
- هذا بالإضافة إلى الإصدارات الصافية لرقاع الخزينة "قصيرة المدى 13 و 26 أسبوع" التي بلغت 3010.8 م د موفى سنة 2021.

- إلى جانب ذلك وفي ظل الظرفية الاستثنائية، حرصت الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي خلال سنة 2021 على مواصلة إتباع إستراتيجية تمويل تركز حول النقاط التالية:
 - المحافظة على حضور منتظم على السوق المحلية لرقاع الخزينة بالنسبة لجميع الأجل مع الأخذ بعين الاعتبار لتطور ظروف السوق،
 - مواصلة اعتماد سياسة التصرف النشط في الدين العمومي الداخلي، وذلك عبر القيام بعمليات مبادلة لرقاع الخزينة من أجل تقليص خطر إعادة التمويل عبر التخفيض في ذروات السداد لبعض الأشهر. وبالتنسيق مع المختصين في رقاع الخزينة، تم خلال سنة 2021 مبادلة كل من خط رقاع الخزينة القابلة للتنظيف 5.75% جانفي 2021 وخط رقاع الخزينة القابلة للتنظيف 6% جوان 2021 وخط رقاع الخزينة القابلة للتنظيف 6.10% نوفمبر 2021.
 - الأخذ بعين الاعتبار لنسق تطور نسبة الفائدة بالسوق النقدية وذلك بالسعي إلى اختيار أفضل العروض عن طريق المراوحة بين الكلفة (نسبة الفائدة) ومدة السداد (العمل على الترفيع في مدة السداد وتفايدي السنوات التي تشهد مبالغ تسديدات مرتفعة قصد التقليل من مخاطر إعادة التمويل على المدى المتوسط) وحاجيات الخزينة.
 - بالإضافة لذلك، تمت مراجعة قائمة المختصين في رقاع الخزينة طبقاً لمقتضيات كراس شروط المختصين في رقاع الخزينة وتقرر الإبقاء على كل المختصين في رقاع الخزينة وذلك بعد التثبت من استيفائهم الشروط كما تقرر في نهاية سنة 2021 منح صفة مختص في رقاع الخزينة لكل من البنك التونسي السعودي والاتحاد البنكي للتجارة والصناعة قصد تمكينهما من تعاطي النشاط في السوق الأولية لرقاع الخزينة بداية من جانفي 2022 وتم ذلك بعد التثبت من

مجهودات البنكين لدعم السوق الثانوية وحصولهما على المرتبتين الأولى والثانية فيها بنسب مشاركة متقاربة.

المؤشر 1.2.1.5: عدد المناقصات في السنة							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	*48	%64.6	31	48	63	36	مناقصة

(* تم تغيير مؤشر عدد المناقصات في السنة بمؤشر "نسبة إنجازات إصدارات رفاع الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية" الذي يستهدف 100% سنة 2023.

تم تحقيق 31 مناقصة خلال سنة 2021 تتوزع بين 15 مناقصة لرقاع الخزينة القابلة للتنظير و 16 مناقصة خاصة برقاع الخزينة قصيرة المدى. وقد شهد هذا المؤشر تراجعاً مقارنة بالسنة الفارطة حيث تم تسجيل 63 مناقصة خلال سنة 2020 ويعود ذلك بالأساس إلى إصدار القرض الوطني الرقاعي على ثلاث أقساط بعنوان سنة 2021.

وبلغت نسبة الإنجاز %64.6 مقارنة بتقديرات سنة 2021 حيث كان يتوقع تحقيق 48 مناقصة منها 12 مناقصة شهرية خاصة برقاع الخزينة القابلة للتنظير و 36 مناقصة أسبوعية فيما يتعلق برقاع الخزينة قصيرة المدى.

وفي محاولة لتلبية حاجيات الحساب الجاري للخزينة وفي ظل صعوبة تعبئة الموارد على السوق المالية العالمية نظراً لتراجع التقييم السيادي للبلاد التونسية وارتفاع كلفة الإصدارات بالإضافة إلى استمرار الضغوطات المالية الناتجة بالأساس عن تواصل تداعيات جائحة كوفيد-19 وتأثيراتها على تراجع نسبة النمو وعلى التوازنات العامة لميزانية الدولة وعلى حاجيات سيولة الخزينة، تم التعويل بصفة كبيرة على السوق المحلية لرقاع الخزينة واعتمدت الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي على حضور شهري منتظم بالإضافة إلى إصدار قرض رقاعي وطني على ثلاث أقساط بعنوان سنة 2021.

المؤشر 2.2.1.5: حجم التداول في السوق الثانوية							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	%25	%245	%61.2	%25	%41.1	%15.5	%

بلغ حجم تداول رفاع الخزينة بالسوق الثانوية %61 مقارنة بـ %41.1 محققة في 2020، وقد تجاوزت نسبة الانجاز لهذا المؤشر التقديرات بما يقارب %245.

ويفسر نشاط السوق الثانوية لرقاع الخزينة في سنة 2021 بتعدد عمليات السوق المفتوحة التي قام بها البنك المركزي التونسي في عدة مناسبات وبتطور نشاط عمليات البيع مع التعهد بإعادة الشراء.

الهدف 3.1.5: تحسين نسق تسوية النفقات على القروض الخارجية للمشاريع:

يعنى هذا الهدف بتحسين نسق تسوية النفقات المنجزة على السحوبات بعنوان القروض الخارجية الموظفة على منظومتي "سياد" و"أدب" وذلك بمتابعة تسجيل وتسوية النفقات المذكورة عبر المنظومتين سابقتي

الذكر وبلوغ ذلك الهدف يتطلب من الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة التنسيق مع كل المتدخلين في عملية التسوية (الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة، البنك المركزي التونسي، الأمانة العامة للمصاريف، الوزارات والهيكل المنفذة لمشاريع الدولة ومركز الإعلامية لوزارة المالية) قصد السعي إلى ضمان تسوية النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع خلال سنة الإنجاز.

ويمكن اعتبار أن هذا الهدف لم يتم تحقيقه بالمستوى المأمول إستنادا إلى نسبة إنجاز المؤشر المتعلق به.

المؤشر 1.3.1.5: نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة							
السنة	القيمة المستهدفة للمؤشر	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (2)/(1)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	20≥	%36.2	*55.3	20≥	40	44	%

يمكن هذا المؤشر من إبراز نسبة النفقات غير المدفوعة على منظومة "أدب" بعنوان السحوبات على القروض الخارجية الموظفة من جملة النفقات المنجزة وسجل مؤشر النفقات المنجزة التي لم يتم تسويتها باعتمادات دفع ارتفاعا ويعود ذلك إلى عدم تمكن الجهات المنفذة من إنجاز عمليات التسوية في الإبان وذلك راجع لل صعوبات التي تعترض الوزارات والهيكل التابعة لها بخصوص تسجيل وتسوية النفقات المحمولة على القروض الخارجية الموظفة ونذكر منها:

✓ عدم ملائمة مقتضيات الفصلين 21 و 61 من القانون الأساسي للميزانية لخصوصية النفقة على القروض الخارجية الموظفة والذي بمقتضاه أصبحت تسوية النفقات المتعلقة بانجاز مشاريع الدولة بقروض خارجية محددة في الزمن وهو ما يشكل عقبة في عملية التسوية،

✓ العراقيل التي تعرضت لها بعض الوزارات في إنجاز المشاريع الممولة بقروض خارجية من جراء جائحة كوفيد،

✓ تعقيد الإجراءات من طرف المقرض لتمويل الصفقة مثل لها عائقا في استعمال موارد القرض الخارجي الممول للمشروع وبالتالي نتج عنه عدم استعمال اعتمادات الدفع المرسمة بميزانية الوزارة المعنية على غرار وزارة الصحة.

✓ عدم تقيد البعض من الهياكل المنفذة لمشاريع الدولة بمقتضيات منشور السيد وزير المالية المؤرخ في 20 سبتمبر 2008، خاصة مع غياب الصبغة الإلزامية في نص المنشور، مما ينعكس سلبا على آجال إعداد قانون غلق ميزانية الدولة.

- إشكاليات تقنية ذات العلاقة بعمليات تسوية النفقات على القروض الخارجية على منظومتي سياد وأدب خاصة مع عدم توفر منظومة سياد لبعض الهياكل المنفذة لمشاريع الدولة للقيام بعمليات تسجيل طلبات السحب الخاصة بتنفيذ المشروع بموارد القروض الخارجية.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت جملة الاعتمادات المستهلكة لبرنامج الدين العمومي 1 934 ألف دينار بعنوان سنة 2021 مقابل 2 012 ألف دينار حسب تقديرات نفس السنة أي بنسبة إنجاز بلغت 96%.
 بخصوص الاعتمادات التي تم صرفها بعنوان الاستثمارات سنة 2021 قدرت بـ 2 أ.د مقارنة بجملة الاعتمادات المرسمة والمقدرة بـ 17 أ.د أي بنسبة إنجاز 12%، وتعود نسبة الإنجاز الضعيفة لنفقات الاستثمار إلى تداعيات الأزمة الصحية لجائحة وتعطل بعض الأشغال المتعلقة بالاستثمارات.

جدول عدد 1 تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات	تقديرات	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)	2021	2021		
		2-	ق. م التكميلي 1-		
100%	6	1732	1726	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير
74%	-69	200	269	اعتمادات الدفع	نفقات التسيير
0%	0	0	0	اعتمادات التعهد	
0%	0	0	0	اعتمادات الدفع	نفقات التدخلات
9%	-15,4	1,6	11	اعتمادات التعهد	
12%	-15	2	17	اعتمادات الدفع	نفقات الاستثمار
0%	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات
0%	0	0	0	اعتمادات الدفع	المالية
100%	-3	2003	2006	اعتمادات التعهد	
96%	-78	1934	2012	اعتمادات الدفع	المجموع

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد 2
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة (إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

نسبة الإنجاز % (1) / (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 ق. م أصلي أو تكميلي (1)	بيان الأنشطة
96%	-78	1934	2012	نشاط عدد 1 التصرف في الدين وسيولة الخزينة وتأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة
96%	-78	1934	2012	المجموع

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حالياً بمنظومة "أمد"

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

برنامج القيادة والمساندة

برنامج عدد 09: القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: السيد عبد الرحمان الخشتالي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 15 أفريل 2017

1- نتائج أداء البرنامج:

يوظف برنامج القيادة والمساندة بمهمة مساندة البرامج العملياتية في تحقيق أهدافها، حيث يضم جميع المصالح التي تقوم بتأمين إساءة الخدمات ذات الاختصاص والتي توفر دعماً أفقياً لجميع البرامج. وهو يتضمن جملة الوظائف والأنشطة المتعلقة بإدارة وتسيير المهمة والمتمثلة أساساً في القيادة والإشراف والمتابعة والتخطيط والدراسات والتقييم وغيره من الأنشطة التي تتعلق بالحوكمة وحسن التصرف في الموارد البشرية والمنظومات المعلوماتية والشؤون العقارية والخدمات اللوجستية والشؤون المالية والقانونية والشراء والاتصال.

كما أن المهمة تساهم في مقاومة الفساد وغسل الأموال، حيث تتولى هيئة الرقابة العامة للمالية، سنوياً، إنجاز مهمات مراقبة التصرف في الأموال العمومية، ومهمات تدقيق لحسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية. وتبعاً لما سبق، تمّ تحديد أولويات برنامج القيادة والمساندة بالأساس فيما يلي:

- ✓ حوكمة التصرف في الموارد البشرية حيث يساهم البرنامج في وضع تصوّر لمقاربة شاملة لتنمية إدارة الموارد البشرية بما يتناسب مع التوازنات العامة الاقتصادية والمالية للبلاد من ناحية وكذلك مع محتوى أهداف التنمية المستدامة للسنوات 2016-2030 المتعلقة خاصة بمقاربة النوع الاجتماعي للقضاء على التمييز ودفع التنمية الشاملة،
 - ✓ ترشيد النفقات العمومية بما يضمن توفير الدعم المادي واللوجستي لكافة البرامج من خلال الحرص على توفير الإمكانيات الضرورية وتأمين الخدمات المتعلقة بالجانب المالي في إعداد وتنفيذ الميزانية والسهرة على حسن التصرف في الموارد المالية لمختلف الهياكل المركزية والجهوية التابعة للوزارة إضافة إلى إنجاز المشاريع المتعلقة بالبناءات وأشغال التهيئة والصيانة ومتابعة أسطول السيارات ومختلف التجهيزات والمعدات وفقاً لأحكام القانون الأساسي الجديد للميزانية وجميع النصوص القانونية والترتيبية التي تؤطر مجال الإنفاق العمومي، من ذلك مواصلة العمل على تركيز الرقابة الداخلية والرقابة المعدلة للنفقات،
 - ✓ مكافحة الفساد وغسل الأموال بغاية تعزيز قيم النزاهة وإرساء قواعد الشفافية من خلال خاصة تعزيز قدرات المراقبين والمحققين وتطوير الموارد وأدوات العمل في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وكذلك الانفتاح على التجارب المقارنة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال والاستئناس بأفضل الممارسات في هذا المجال.
- ويساهم خمسة فاعلين عموميين في تحقيق أداء المهمة وكافة البرامج بصفة عامة تم إدراجهم تحت برنامج القيادة والمساندة حيث يساهم:
- مركز الإعلامية لوزارة المالية في تدعيم رقمنة الإدارة وتطوير المنظومات المعلوماتية من خلال إرساء منظومات معلوماتية متطورة تمكن من معاضدة الإصلاحات الهيكلية للمهمة وتكون أداة للتصرف الناجع وللمساعدة على أخذ القرار وتمكن من تكريس الشفافية والحوكمة الرشيدة.
 - شركة شبكة تونس للتجارة في تسهيل وتبسيط الإجراءات من خلال دعم لامادية الإجراءات الديوانية والفوترة الإلكترونية،
 - البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تحقيق إستراتيجية المهمة على مستوى تحسين الاندماج المالي ودفع الإستثمار من خلال التشجيع على بعث المشاريع الصغرى بالتعاون مع جمعيات القروض الصغرى في إطار منظومات إقتصادية ورصد قروض موسمية،
 - ديوان مساكن أعوان وزارة المالية في الإحاطة الإجتماعية من خلال الدور الاجتماعي الذي يقوم به عبر توفير مساكن وعقارات سواء على وجه الكراء أو التملك لفائدة أعوان وزارة المالية.

الهدف الاستراتيجي 1.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية

يعتبر الهدف الخاص بتحسين التصرف في الموارد البشرية من مقومات حسن سير بقية برامج المهمة بصفته يشكّل حجر الزاوية لمساندة برامج المهمة في تحقيق أهدافها، وذلك من خلال تقديمه الدعم لمختلف الهياكل الراجعة بالنظر للوزارة بالعنصر البشري بناء على ما تمت برمجته بمناسبة إعداد أطر النفقات متوسطة المدى (2021-2023) والمتعلقة بضبط تقديرات الحاجيات من الانتدابات والترقيات وذلك تماشياً مع السياسات العامة للدولة والتوجهات الإستراتيجية للوزارة خاصة في ظل الصعوبات الاقتصادية والمالية التي شهدتها البلاد خلال سنة 2021 نتيجة انتشار جائحة كوفيد-19 والتي اقتضت ضرورة التحكم في كتلة الأجور وعدم إقرار انتدابات جديدة باستثناء بعض الاختصاصات ذات الأولوية إضافة إلى العمل على مزيد تدعيم الحراك الوظيفي وإعادة توظيف الموارد البشرية المتاحة.

هذا وقد تمّ العمل على الإرساء التدريجي لمقاربة النوع الاجتماعي ابتداء من سنة 2021 كمحور جديد يضاف إلى المحاور المنتمية للهدف المتعلق بتحسين التصرف في الموارد البشرية والذي من شأنه مراعاة مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء.

وفي هذا الإطار، تمّ إدراج مؤشر يأخذ بعين الاعتبار مبدأ التناسف بين الجنسين في مجال التكليف بالخطط الوظيفية السامية وتولي المناصب العليا.

ويمكن إعتبار أنه قد تم تحقيق هذا الهدف نسبياً خلال سنة 2021 مقارنة بالتقديرات المضمنة بالمشروع

المؤشر 1.1.1.9: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	100	-	100	0	100	100	%

السنوي للأداء لنفس السنة وذلك بناء على حصيلّة إنجازات مجموع مؤشرات قياس الأداء الخاصة به.

يعتبر نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب من خريجي مدارس التكوين المصادق عليها قانوناً في الآجال خلال سنة 2021 المقياس الرئيسي لاحتساب هذا المؤشر نظراً لغياب الترخيص في تنظيم مناظرات خارجية للانتداب في قطاع الوظيفة العمومية خاصّة خلال السنوات الأخيرة والذي تواصل العمل به ضمن المنشور المتعلق بإعداد ميزانية الدولة لسنة 2021 حيث تم توفير واحد وعشرين (21) خطة لفائدة مختلف مصالح المالية.

ونظراً لمحدودية العدد الجملي لهذه الخطط، حيث أنّها لا تمكّن من تلبية كافة حاجيات الوزارة من الانتدابات في مختلف الرتب والأسلاك، تمّ تفعيل آلية الحراك الوظيفي وإعادة التوظيف باعتبارها إحدى الحلول البديلة لتغطية النقص في الموارد البشرية التي وردت بالمنشور المذكور أعلاه. وفي هذا الإطار، عملت الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية على سدّ الشغورات لفائدة برنامج الجباية عن طريق الحراك الخارجي لفائدة الصنفين 2 وأ3 والتي بلغ عددها 128 خطة بمختلف المصالح المركزية والخارجية الراجعة بالنظر لبرنامج الجباية والذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة لاجتياز المحادثة الشفاهية (النقطة أو الإلحاق).

المؤشر 1.1.9: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الأجل

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 *(1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	40	25	25	**	0.84	3	%

*لم يتم تقدير نسبة إنجاز الترقيات لسنة 2021 ضمن المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2021 وذلك تقيدا بمقتضيات منشور المتعلق بإعداد ميزانية 2021 الذي أقر إرجاء إنجاز ترقيات 2020 إلى سنة 2021 و ترقيات سنة 2021 لسنة 2022

تم خلال سنة 2021 الاقتصار على إنجاز:

- الترقيات الخاصة بسلك أعوان الرقابة العامة للمالية (09 خطط بالنسبة لمراقب عام و02 خطط مراقب للمالية من الدرجة الأولو3 خطط مراقب للمالية من الدرجة الثانية) دون بقية الأسلاك والرتب من مجموع 981 خطة مخصصة للترقية في مختلف الأسلاك والرتب مصادق عليها بمقتضى قانون المالية لسنة 2021.

- الترقيات الاستثنائية للأعوان المنتمين للسلك الإداري المشترك والمقدرة بـ283 خطة وذلك تطبيقا لمقتضيات أحكام الأمر الحكومي عدد 115 لسنة 2020 المؤرخ في 25 فيفري 2020 وقد شملت هذه الترقيات الرتب التالية(متصرف عام، متصرف رئيس، متصرف مستشار، متصرف، متصرف مساعد، كاتب تصرف).

- الترقيات الخاصة بخريجي معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر (الدفعة 37) إلى رتبة متفقد مركزي للمصالح المالية والبالغ عددهم عشرون (20) تلميذا.

كما تم التصريح بالنتائج النهائية لقائمة الكفاءة للترقية بالاختيار لفائدة العملة من الصنفين 1 و2 بعنوان سنة 2019 والتصريح بالنتائج النهائية للمناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متفقد عام بعنوان سنة 2019. سجل هذا المؤشر خلال سنة 2021 نسبة إنجاز تساوي 25% ويمكن تبرير ضعف إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الأجل للاعتبارات التالية:

1- التقيّد بالتخصيصات الواردة بمنشور السيد رئيس الحكومة الصادر بتاريخ 14 ماي 2020 والمتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021 والذي أكدّ على تفعيل برنامج ترقيات سنة 2020 في سنة 2021 وتأجيل برنامج ترقيات سنة 2021 إلى سنة 2022،

2- الظروف الصحية الاستثنائية التي عاشتها البلاد جراء جائحة كوفيد-19 والتي أدت إلى صعوبة تنظيم وعقد جلسات اللجان المكلفة بالمناظرات الداخلية للترقية بالملفات،

3- التأخير الحاصل فيما يتعلق بتأشير المصالح المختصة بالهيئة العامة للتوظيف العمومية على قرارات فتح وتنظيم المناظرات الداخلية للترقية الخاصة بوزارة المالية ونشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

المؤشر الثالث 3.1.1.9: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	-	58.73	55.21	94	47	93.55	%

بمناسبة إعداد المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2021، تمّ تحديد النسبة التقديرية لإنجاز مخطط التكوين السنوي لسنة 2021 في حدود 94 % وذلك على أمل تحسن للظروف الصحية التي مرت بها البلاد

تبعاً لجائحة كوفيد 19، وفي المقابل تمّ تسجيل نسبة إنجاز فعلي لمخطّط التكوين السنوي في حدود 55.21%،

وتمّ تسجيل نسبة تطور سلبية بـ 41.27% على مستوى الإنجاز الفعلي ويعود ذلك أساساً إلى الأزمة الصحية الناجمة عن كوفيد-19 التي شهدتها البلاد منذ شهر مارس 2020 وتواصلت إلى أواخر سنة 2021.

المؤشر الرابع 4.1.1.9: نسبة مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	60	80	36	45	-	-	%

اعتماد هذا المؤشر الجديد يندرج في إطار الانخراط الفعلي لوزارة المالية في السياسة الوطنية لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي بميزانية البرامج بصفة تدريجية وانسجاماً مع أحكام الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 الذي نصّ صراحة على ضرورة إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

ويهدف هذا المؤشر إلى متابعة نسب وصول النساء إلى المناصب الإدارية العليا مقارنة بالرجال حيث يمكن من تشخيص وإبراز معيقات نفاذ المرأة بشكل موضوعي وعادل ومنصف لمواقع المسؤولية وصنع القرار.

وفي هذا السياق سجّل مؤشر نسبة مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي بعنوان سنة 2021 نسبة إنجاز تقدر بـ 36% في حين أن التقديرات قد حدّدت بنسبة 45% وهو ما يعادل نسبة 80% مقارنة بالتقديرات والتي تعدّ نسبة إنجاز هامّة.

وعند تحليل هذا المؤشر من حيث مركز العمل الإداري ودرجة الخطّة الوظيفية، نلاحظ أنّ نسبة إنجاز مؤشّر مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي أرفع على مستوى المصالح المركزية (42.3%) وتهمّ خاصّة التسميات في الخطط الوظيفية "مدير عام" و"مدير" و"كاهية مدير" في حين نجد أنّ هذه النسبة أدنى بكثير على مستوى المصالح الجهوية والخارجية (23%) ويعزى هذا التفاوت الكبير في نسب إنجاز المؤشر بين المستويين المركزي والجهوي إلى التواجد الهام للإطارات النسائية المؤهلة للتسمية في إحدى الخطط الوظيفية بالمصالح المركزية وحضورها المتواضع بالهيكل والمصالح الخارجية للوزارة وهو ما تمّ تشخيصه بمناسبة إعداد الجداول الإجمالية لمجموع أعوان مختلف برامج المهمة المورّعين حسب الأصناف ومراكز العمل والجنس.

من جهة أخرى يمكن تفسير الفوارق التي أبرزها هذا المؤشر بخصوص ضعف نسبة مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي إلى الأسباب التالية:

- أن مسألة اقتراح التسميات في الخطط الوظيفية تخضع علاوة عن معايير الكفاءة والمستوى التعليمي والخبرة المهنية إلى عنصر خارجي يتعلّق بالسلطة التقديرية لرئيس الإدارة في اختيار المرشح الأنسب للتسمية في إحدى الخطط الوظيفية بقطع النظر عن جنسه،
- المفاهيم السائدة والمترسخة لدى المجتمع نتيجة موروث ثقافي وفكري وعقلية ذكورية في علاقة بالصورة النمطية للمرأة وبالأدوار الاجتماعية والقيم التي يحددها المجتمع لكل من الجنسين (الرجال والنساء)،

وفي الختام نشير إلى أن المؤشر المتعلق بنسبة مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي يتطلب دراسة أعمق على المدى المتوسط والبعيد حتى يتمكن من متابعة وتحليل منحنى تطوره بصفة موضوعية.

• أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة في تحقيق الهدف:

- محدودية عدد الخطط المسموح بها لانتداب خريجي مدارس التكوين والتي لا تكفي لتلبية الحاجيات الفعلية المعبر عنها من قبل كافة برامج مهمة المالية.
- تعطل الأعمال الخاصة بتركيز منظومة معلوماتية موحدة للتصرف في الموارد البشرية خاصة بوزارة المالية وربطها بالمنظومة الإعلامية إنصاف.
- غياب منظومة معلوماتية مندمجة بإدارة التصرف في الموارد البشرية تتضمن المؤهلات المهنية والعلمية الواجب توفرها في المترشح للخطة الوظيفية المقترحة سواء كان رجلاً أو امرأة.
- غياب آلية التناظر بين الجنسين للتسمية في الخطة الوظيفية وخضوعها للسلطة التقديرية لرئيس الإدارة.
- نقص في التوعية والتحسيس بأهمية إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في التصرف الإداري الحديث.

• التدابير والإجراءات المبرمج اتخاذها لتجاوز الإشكاليات في المستقبل:

- تدعيم آليات التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات وتنظيم دورات تكوينية في هذا المجال.
- الاستفادة من آلية الحراك الوظيفي بين مختلف الوزارات (عن طريق النقلة أو الإلحاق) وذلك من خلال العمل على استقطاب الأعوان والإطارات ذوي الخبرة والكفاءة لسد الشغورات المتأكدة وهو ما يساهم في مزيد التحكم في كتلة الأجور.
- مواصلة العمل على تركيز المنظومة الإعلامية الموحدة للتصرف في الموارد البشرية الخاصة بوزارة المالية مع اعتماد الأساليب الإعلامية والمنظومات الإعلامية الحديثة في عمليات فرز الملفات قصد ربح الوقت واختصار آجال إعلان النتائج النهائية لمناظرات الترقية.
- مواصلة العمل لبلورة وإعداد بطاقات المهام (Fiche de Poste) الخاصة ببرامج مهمة المالية وذلك قصد التمكن من تحديد الحاجيات الحقيقية من الموارد البشرية من حيث العدد والإختصاص والتوزيع حسب مراكز العمل مما يمكن من حسن توزيع هذه الأعوان بطريقة تساهم وتضمن حسن إنجاز المهام المناطة بعهدتهم في الآجال.
- تفعيل آلية التناظر لإسناد الخطط الوظيفية.
- الحث والتشجيع على إرساء مبدأ المساواة في الفرص والترقية حسب الجدارة بين الجنسين وهو ما يستوجب أولاً العمل على تشخيص الأسباب الحقيقية لهذه الفوارق قصد إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقليص هذه الفوارق وذلك من خلال تكوين لجنة خاصة صلب الوزارة لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي والقيام بدورات تحسيسية في الغرض على مستوى الجهات حول هذا المفهوم وإدراجه ضمن البرامج والبرامج الفرعية لمهمة المالية.
- تحسين نسبة مشاركة العنصر النسائي في الدورات التكوينية المتعلقة بالقيادة والحوكمة قصد تأهيلها للاضطلاع بمهام القيادة.

الهدف 2.1.9: ترشيد حوكمة النفقات العمومية

يندرج هدف "ترشيد حوكمة النفقات العمومية" ضمن سياسة تركيز مبادئ الحوكمة الرشيدة في التصرف في ميزانية الوزارة مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة المعطيات والعوامل الخاصة بالمحيط الداخلي والخارجي للهيكلي الإداري.

شهدت إنجازات مؤشرات قياس الأداء لسنة 2021 ارتفاعاً مقارنة بتقديرات سنة 2021 وهو ما أثار إيجابياً على تحقيق الهدف " ترشيد حوكمة النفقات العمومية " إلا أنها لاتزال هناك إشكاليات لم يتم تجاوزها للوصول إلى القيمة المنشودة ويعود ذلك إلى الظروف التي مرت بها البلاد خلال سنة 2020 وانعكاسات الإجراءات

التي قامت بها الحكومة للوقاية من الأزمة الصحية خاصة منها الحجر الصحي الشامل والموجه وإغلاق الحدود...والتي تشهد البلاد انعكاساتها إلى غاية هذا التاريخ.

المؤشر 1.2.1.9 آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	2	33,3 %	9	3	11	-	يوم

تجاوزت مدة إنجاز المؤشر آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات مقارنة بما هو مبرمج في سنة 2021 بـ 6 أيام ويعود ذلك أساسا لتعطل المراسلات على منظومة عليسة حيث يتم إرسال طلب فتح الاعتمادات على المنظومة دون إرفاقه بالمؤيدات وقد تم تلافي هذا الإشكال تدريجيا بعد التنسيق مع جميع الأطراف المتدخلة، هذا بالإضافة إلى تعطيل سير العمل في الفترة المتعلقة بنقلة مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية إلى المقر المسوغ الجديد.

المؤشر 2.2.1.9 آجال تنفيذ الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	ق.م 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	60	101.6%	61	62	140	66	يوم

سجل هذا المؤشر آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية تقلصا إيجابيا بـ يوم

(01 يوم) مقارنة بقانون مالية 2021 وتقلصا ملحوظا مقارنة بإنجازات سنة 2020 والمقدرة بـ 140 يوم ويفسر بتقلص المؤشر الفرعي آجال التسليم الذي شهد ارتفاعا كبيرا (90 يوم خلال سنة 2020) منذ بداية جائحة كورونا نظرا لخلق الحدود.

المؤشر 3.2.1.9 آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	ق.م 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	20	81.5%	27	22	27	29	يوم

شهد هذا المؤشر ارتفاعا بـ 05 أيام مقارنة بتقديراته لسنة 2021 والبالغة 22 يوما ويعود ذلك إلى تفشي جائحة كورونا وانعكاساتها السلبية على جميع المجالات وكذلك إلى عدم تسوية الوضعية الجبائية للعديد من

المزودين إلى جانب التأخير في صدور مقرر الرقابة المعدلة على النفقات لميزانية سنة 2021 عن الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية.

المؤشر 4.2.1.9 نسبة تنفيذ دراسة وانجاز مشاريع البناء المبرمجة							
تقديرات 2022	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	100%	% 86.5	77.5	89.5	64.2	65.4	%

حددت تقديرات المؤشر لسنة 2021 بنسبة 89.5% بينما بلغ المؤشر نسبة 77.5% فقط، وترجع أسباب عدم بلوغ المؤشر إلى القيمة المرسومة أساسا إلى أن المشاريع الجهوية التي تشرف بصفة مباشرة على إنجاز دراستها وأشغالها المصالح الجهوية للتجهيز، والتي تبلغ حوالي نسبة 80% من القيمة الجمالية للمشاريع، هي التي شهدت تأخيرا في الإنجاز سواء كان ذلك على مستوى الدراسات أو الأشغال عكس المشاريع ذات الصبغة الوزارية التي تشرف على إنجازها الإدارة العامة للبنى التحتية بوزارة المالية والتي تنجز بنسبة 100%.

وحيث يعود التعطيل خاصة إلى الأسباب التالية:

- التأخير الكبير في مرحلة الدراسات خاصة في مستوى تعيين المصممين وبالتحديد في إجراءات المناظرة الوطنية في الهندسة المعمارية.
- التعطيل في الحصول على بعض التراخيص (رخصة البناء، رخصة المعهد الوطني للتراث، رخصة الحماية المدنية، رخصة التأثير على الجولان، رخصة التأثير على البيئة...)
- التأخير في القيام بإجراءات طلب العروض والإنطلاق في الأشغال
- عدم جاهزية بعض المقاولين لإنجاز المشاريع في الأجل المحددة نظرا للظروف الاقتصادية والصحية الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف والتدابير والإجراءات التي سيتم إتخاذها لتجاوز الإشكاليات :

تتمثل أهم الإشكاليات المتعلقة بتحقيق الهدف "ترشيد حوكمة النفقات العمومية" في:

-التأخير من طرف المزودين خاصة خلال سنتي 2020 و2021 والذي تعود أسبابه أساسا إلى غلق الحدود وارتفاع أسعار المواد الأولية،

-عدم تسوية الوضعية الجبائية للمزودين مما يعطل عملية الخلاص إضافة إلى التأخير في عملية المصادقة على الفواتير من طرف المنتفعين.

ولتفادي هذه الإشكاليات يتم العمل على:

* تحديد مختلف المتدخلين وضبط المخاطر المتعلقة بالتأخير في بعض المراحل وإصدار توصيات لتفادي وقوعها مع تحيين دليل الإجراءات الخاص بالشراءات خارج إطار الصفقات العمومية وبطاقات تحديد ووصف المهام.

* دعوة مختلف المنتفعين بالخدمات المنجزة بالتسريع في إجراءات المصادقة على الفواتير المقدمة.
* تحيين روزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وانجاز أشغال المشاريع الوزارية المبرمجة بميزانية وزارة المالية وعقد اجتماعات بالنسبة للمشاريع المعطلة إلى مختلف الولاية وذلك بصفة دورية.

الهدف الإستراتيجي 3.1.9: تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي.

تقوم هيئة الرقابة العامة للمالية بمراقبة تصرف وحسابات مختلف المصالح والجماعات والمؤسسات والمنشآت العمومية أو ذات المساهمة العمومية والجمعيات والمجامع المهنية والشركات التعاونية المركزية والتعاونيات والهيكل الأخرى التي تنتفع بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمساعدة أو دعم من الدولة أو الجماعات المحلية.

وتقضي مهمات الرقابة والتقييم إلى إعداد تقارير تتضمن جملة من الملاحظات والنقائص التي تم تسجيلها، مما يستدعي مزيد حرص المصالح والهيكل المعنية لتداركها مستقبلاً، قصد إحكام إنجاز البرامج والمشاريع العمومية والاستعمال الأمثل للموارد المالية المخصصة لها.

وتتجز مهمات المراقبة طبقاً للبرنامج السنوي الذي تعده الهيئة بالتنسيق مع الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وذلك بعد المصادقة عليه من طرف الوزير المكلف بالمالية، ويمكن للوزير المكلف بالمالية أن يأذن عند الاقتضاء بمهمات مراقبة غير مدرجة بالبرنامج السنوي. وتحرص الهيئة على إنجاز مهماتها طبقاً للمعايير الدولية للمراجعة والتدقيق.

وتعود أسباب الفارق الإيجابي بين الإنجازات والتفديرات المسجلة بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشرات إلى عوامل عديدة، تتمثل أهمها في إنجاز الهيئة خلال سنة 2021 مهمات تفقد وبحث غير مبرمجة، وبصفة مستعجلة، بطلب من السيد وزير المالية، ورئاستي الجمهورية والحكومة ومختلف الوزارات والهيكل المعنية.

وقد ساهمت النتائج المسجلة في تحقيق الهدف المرسوم للهيئة المتمثل في تخصيص نسبة من برنامجها السنوي لإنجاز مهمات يتم ضبطها اعتماداً بالأساس على دراسة المخاطر من ناحية وتتضمن محاور تتعلق بمكافحة الفساد وتدقيق أداء البرامج والمهمات، وكذلك من تدعيم دورها الرقابي على التصرف العمومي من خلال تسوية النقائص والإخلالات من قبل الهيكل والمصالح الخاضعة للرقابة.

المؤشر 1.3.1.9: نسبة مهمّات الرقابة المنجزة أو التي تمّ الشروع في إنجازها والتي تتضمن محاور تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمّات المتعلقة بتدقيق الأداء.

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	%35	%114	%28,6	%25	%55,6	%20	نسبة

بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشر عدد 1 بعنوان سنة 2021، نسبة 28,6 % مقابل تقديرات بـ 25% أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 114%.

وتعود أسباب الفارق الإيجابي بين الإنجازات والتقديرات المسجلة إلى عدّة أسباب من أهمّها:

- تمّ ضبط برنامج التدخّل السنويّ للهيئة بالإعتماد أساساً على طلبات مختلف الوزارات والهيكل المعنويّة والإفادات والعرائض المتأكّدة وإستغلال المعطيات المتوفّرة للهيئة حول ملفّات شبهات الفساد،
- إحترام مقتضيات الفصل 71 من القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرّخ في 13 فيفري 2019 الذي ينصّ على تكليف هيكل الرقابة الإداريّة بفحص وتقييم وثائق الأداء المشار إليها بالقانون الأساسي.

وبالتالي تركّزت أعمال الرقابة المبرمجة والمنجزة على إعطاء الأولويّة المطلقة للمهمّات المذكورة.

وإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة في إطار تعهّدها الدوليّة مع الممولّين الأجانب على غرار البنك الدوليّ للإنشاء والتعمير (BIRD) والبنك الإفريقيّ للتنمية (BAD) والوكالة اليابانيّة للتعاون الدوليّ (JICA) وغيرهم، بإنجاز مهمّات التدقيق السنويّ لحسابات المشاريع الممولة بموارد خارجيّة (39 مشروع سنويّ)، وتحرص الهيئة على إحترام آجال إرسال التّقارير النهائيّة إلى الممولّين الأجانب في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات.

المؤشر 2.3.1.9: نسبة التّوصيات المصادق عليها أو المتعهد بتطبيقها من قبل الهيكل والمصالح الخاضعة للرقابة

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	%50	%124	%55,7	%45	%79,6	-	نسبة

بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشر عدد 2 بعنوان سنة 2021 نسبة 55,7 % مقابل تقديرات بـ 45% أي بنسبة إنجاز تقدر بحوالي 124%.

وتعود أسباب الفارق الإيجابي بين الإنجازات والتقديرات المسجلة إلى جملة من الأسباب من أهمّها تفاعل الهيكل والمصالح الخاضعة للمراقبة مع التّوصيات الصادرة عن فرق الرقابة على مستوى التّقارير الأوليّة للتقّذ. ومن ناحية أخرى، تضمّنت بعض التّقارير النهائيّة للرقابة جملة من التّوصيات الإضافيّة وقع صياغتها

على ضوء إجابات الهياكل الخاضعة للرقابة على التقارير الأولية للهيئة، وقد تمّ أخذها بعين الاعتبار عند إحتساب المؤثر.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:

من أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف الاستراتيجي تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي:

- إنجاز الهيئة خلال السنة لعدد من مهمّات تفقّد وبحث غير مبرمجة.
- إرتفاع عدد المشاريع الممولة بموارد خارجية والتي تتطلّب أكثر من 50 % من الحيز الزمني لعمل أعضاء الهيئة لإنجاز مهمّات التدقيق الخاصة بها وإرسال التقارير النهائية للممولين الأجانب في الآجال التعاقدية.
- طول آجال تقديم الإجابات على التقارير الأولية لنتائج المهمّات الرقابية من طرف الهياكل والمصالح الخاضعة للتفقّد.

- مدى تفاعل الهياكل والمصالح الخاضعة للمراقبة مع التوصيات الصادرة عن فرق الرقابة على مستوى التقارير الأولية للتفقّد.
- وبغاية تجاوز هذا الإشكال تمّ إتخاذ التدابير والتوجهات التالية:
- إتمام مهمّات المراقبة والتدقيق التي تمّ الشروع في إنجازها سنة 2021 والضغط على آجال إنجاز المهمّات وإعداد التقارير الخاصة بها.

أبرز الإصلاحات على المدى المتوسط والطويل المصادق عليها أو التي هي تحت الدرس فيما يلي:

- نشر تقرير النشاط السنوي أو مقتطفات منه للعموم.
- مراجعة الأمر المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بهيئة الرقابة العامة للمالية بهدف مزيد دعم إستقلاليته وتنمين نتائج أعمالها.
- مواصلة تنفيذ برنامج التّعاون مع الجمعية التونسية للمراقبين العموميين، بخصوص تكوين المراقبين في مجال الرقابة والتدقيق وخاصة تدقيق الأداء والتصرّف في المخاطر.
- تفعيل إتفاقية التّعاون الدولي المبرمة مع الديوان الأوروبي لمكافحة الفساد OLAF بخصوص تبادل المعلومات والمعطيات وتطوير الكفاءات وتقديم المساعدة الفنية في مجال مقاومة الفساد.
- مواصلة تدعيم برنامج التّعاون بين الهيئة والبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية حول تكوين المراقبين وتقديم الدعم اللوجستي لتحسين أداء المراقبين وإحالة تقارير التدقيق إلى الممولين الأجانب في الآجال المحددة.

1- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

1-2- تقديم تنفيذ ميزانية حسب طبيعة النفقة

حققت نسبة تنفيذ ميزانية سنة 2021 لبرنامج القيادة والمساندة 91% مقارنة بقانون المالية التكميلي (و 90% مقارنة بقانون المالية الأصلي) موزعة حسب الأقسام كالتالي:

-القسم 01 (التأجير العمومي)

تم تنفيذ 99% من الاعتمادات المرسمة لسنة 2021 بقانون المالية التكميلي والمقدرة بـ30.348أد علما بأن الاعتمادات المرسمة بقانون المالية الأصلي قدرت بـ33.848أد حيث تم إعادة توزيع

البعض منها وذلك بتحويل مبلغ قدره 3.500 أذ لفائدة برنامج الجباية والدين العمومي ضمن قانون المالية التكميلي.

-القسم 02 (التسيير)

تم استهلاك إعتمادات التسيير بنسبة 165% مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021 ويعود ذلك أساسا إلى الإعتمادات التكميلية المفتوحة بالفقرة الفرعية «تعويضات مختلفة» وذلك تبعا لورود العديد من القرارات الصادرة عن اللجنة الاستشارية القارة للنظر في مطالب الاسترجاع ورفع التقادم بوزارة المالية.

-القسم 03 (نفقات التدخلات)

شهدت هذه النفقات نسبة انجاز قدرت بـ 89% مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021 والمقدرة بـ 268.076 أذ والتي تم تحميلها على حساب النشاط عدد 5 " المساندة اللوجستية "

- القسم 04 (نفقات الاستثمار)

حققت نفقات الاستثمار نسبة تنفيذ خلال سنة 2021 قدرت بـ 59% (دفعاً) مقارنة بقانون المالية التكميلي والمتعلقة بالنفقات التالية

-اقتناء وسائل نقل بعنوان سنة 2020

-اقتناء آلات طباعة بعنوان سنة 2021

-تهيئة وصيانة مقر هيئة مقر المدرسة الوطنية للمالية

وقد تم تأجيل القيام ببعض أشغال التهيئة إلى سنة 2022 وذلك لتعطيل طلب العروض الخاصة بها كأشغال التهيئة الخاصة بالمقرات الفرعية للوزارة الكائنة بالحفصية وساحة الحكومة بالقصبة ومقر باب بنات كما تولى المزود عن توفير الحواسيب والآلات الماسحة فيما يتعلق باقتناءات الوزارة للمعدات الإعلامية.

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2021	تقديرات 2021	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)				
		2-	ق.م التكميلي 1-		
99%	-347	30001	30348	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
99%	-375	29973	30348	اعتمادات الدفع	
184%	2957	6495	3538	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
165%	2298	5836	3538	اعتمادات الدفع	
89%	-29027	239049	268076	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
89%	-29027	239049	268076	اعتمادات الدفع	
1%	-99907	677	100584	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
59%	-321	454	775	اعتمادات الدفع	
0%	0	0	0		نفقات العمليات المالية
69%	-126324	276222	402546	اعتمادات التعهد	المجموع
91%	-27425	275312	302737	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

2-2- تقديم تنفيذ ميزانية حسب النشاط

حققت نسبة تنفيذ ميزانية سنة 2021 لبرنامج القيادة والمساندة 91% مقارنة بقانون المالية موزعة حسب الأنشطة كالتالي:

-النشاط 01 (القيادة والتنسيق)

قدرت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط القيادة والتنسيق بـ 117% مقارنة بقانون المالية التكميلي ويفسر ذلك بتحويل اعتمادات بالزيادة بقسم التأجير العمومي بمبلغ جملي قدره 1 767 000 دينار وذلك بالتخفيض من النشاط 5 "المساندة اللوجستية" والاعتمادات التكميلية المفتوحة بقسم التسيير فيما يتعلق بالأكرية مبلغ قدره 285.353 د وحصص الوقود لفائدة الإطارات مبلغ قدره 160.270 د وذلك نظرا لخلاص متخلدات تجاه الشركة التونسية لتوزيع البترول.

-النشاط 03 (رقابة وتدقيق وتقييم)

قدرت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط الرقابة والتقييم بـ106% مقارنة بقانون المالية التكميلي ويفسر ذلك بتحويل اعتمادات بالزيادة بقسم التأجير العمومي بمبلغ جملي قدره 406.280 دينار وذلك بالتخفيض من النشاط 5 "المساندة اللوجستية" والاعتمادات التكميلية المفتوحة بقسم التسيير فيما يتعلق بالأكرية مبلغ قدره 76.953 دو حصص الوقود لفائدة الإطارات مبلغ قدره 94.280 وذلك نظرا لخلاص متخلدات تجاه الشركة التونسية لتوزيع البترول.

-النشاط 04 (التصرف في المسار المهني)

قدرت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط التصرف في المسار المهني بـ 93 %مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021.

-النشاط 05 (المساندة اللوجستية)

قدرت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط المساندة اللوجستية بـ 91 %مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021

-النشاط 06 (الإحاطة الاجتماعية)

قدرت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط الإحاطة الاجتماعية بـ 100 %مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021.

-النشاط 9 (التكوين)

قدرت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط "التكوين" بـ 95%مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021.

-النشاط A (المصالحة الجبائية)

قدرت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط الموفق الجبائي بـ 84.5 % مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021 ويفسر بتحويل اعتمادات بالتخفيض قدرها 15.563 دينار لفائدة بقية الأنشطة التابعة لبرنامج القيادة والمساندة.

جدول عدد 2:
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيــــــــان الأنشطة	تقديرات 2021 ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نشاط عدد 1-1 القيادة والتنسيق	12843	14996	2153	117%
نشاط 2-3 رقابة وتدقيق وتقييم	6794	7190	396	106%
نشاط 3-4 التصرف في المسار المهني	3155	2935	-220	93%
نشاط 3-5 المساندة اللوجستية	274688	245110	-22.966	91%
نشاط 3-6 الإحاطة الاجتماعية	2597	2616	19	100%
نشاط 4-9 التكوين	2053	1952	-100	95%
نشاط 4-A المصالحة الجبائية	607	513	-94	84.5%
المجموع	302737	275312	-30.925	91%

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.